دراسات عالمية



أمن الطاقة الأوراسية

جفري مانكوف



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 89

أمن الطاقة الأوراسية

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي بتاريخ 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة بحثية مستقلة تعنى بدراسة القضايا الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية، التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي خصوصاً والعالم العربي عموماً، ومتابعة أهم المستجدات الإقليمية والدولية.

وفي إطار التفاعل الثقافي والتعاون العلمي، يصدر المركز سلسلة **دراسات عالمية** التي تعنى بترجمة أهم الدراسات والبحوث التي تنشر في دوريات عالمية مرموقة، وتتصل موضوعاتها باهتمامات المركز العلمية، كما تهتم بنشر البحوث والدراسات بأقلام مشاهير الكتاب ورجال السياسة.

ويرحب المركز بتلقي البحوث والدراسات المترجمة، وفق قواعد النشر الخاصة بالسلسلة.

دراســات عالميــة

أمن الطاقة الأوراسية

جفري مانكوف

العدد 89

تصدر عن



مركـز الإمارات للدراسـات والبحـوث الاستراتيجيـة

محتوى الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

This is an authorized translation of the Council Special Report no. 43 (February 2009), entitled "Eurasian Energy Security" by Jeffery Mankoff and published by Council on Foreign Relations. The ECSSR is indebted to the author and to the publisher for permitting the translation, publication and distribution of this work under its name.

الطبعة الأولى 2010

ISSN 1682-1211

النسخـــة العاديـــة ISBN 978-9948-14-270-6

النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-271-3

توجه المراسلات باسم رئيس تحرير سلسلة **دراسات عالمية**

على العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص ب: 4567

أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+

فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات

تمهيد

حمل شهر كانون الثاني/ يناير عام 2009، تذكيراً صارخاً بمخاطر الاعتماد الأوربي على الغاز الطبيعي الروسي؛ فقد ترك قطع الإمدادات المرتبط جزئياً بنزاع حول الأسعار بين روسيا وأوكرانيا – وهي دولة المرور المهمة بالنسبة إلى الكثير من الغاز الروسي – ملايين الأوربيين من دون تدفئة، وأرغم المصانع على الإقفال، ولم توضح الأزمة تحديات إدارة العلاقات الأمريكية والأوربية بروسيا – وهي الدولة التي ترتفع سطوتها الجيوسياسية وتهبط نوعاً ما، بأسعار النفط والغاز فحسب – ولكنها سلطت الضوء أيضاً، على صعوبة كسر حلفاء أمريكا الأوربيين اعتمادهم على مزود وحيد بالطاقة؛ مزود مشكوك في استعداده وقدرته على توفير الغاز الكافي على مدى الزمن.

تستكشف هذه الدراسة التي أعدها جفري مانكوف، التحديات التي يواجهها المستهلك والمزود معاً في أوربا، وأوراسيا، وتنظر إلى صعود روسيا؛ بوصفها إحدى قوى الطاقة، وتحلل سيطرتها على الإمدادات ونظم النقل، واستثماراتها في البنية التحتية للطاقة عبر أوربا، إضافة إلى الأسئلة حول إمكانياتها الإنتاجية، وتدرس أيضاً، الصعوبات الأوربية في صوغ سياسة مشتركة لإمدادات الطاقة، وتوصي باستراتيجية مزدوجة مكونة من التكامل والتنويع، وتحث الدراسة أوربا على أن تتكامل داخلياً، بتطوير سوق واحدة للغاز، وخارجياً بربط قطاع الطاقة الروسي بأوربا وتشريعاتها الأكثر شفافية، وتوصي أوربا أيضاً، أن تبحث عن مصادر جديدة للطاقة، من كل المزودين غير الروس، وعن أنواع الوقود غير الأحفوري.

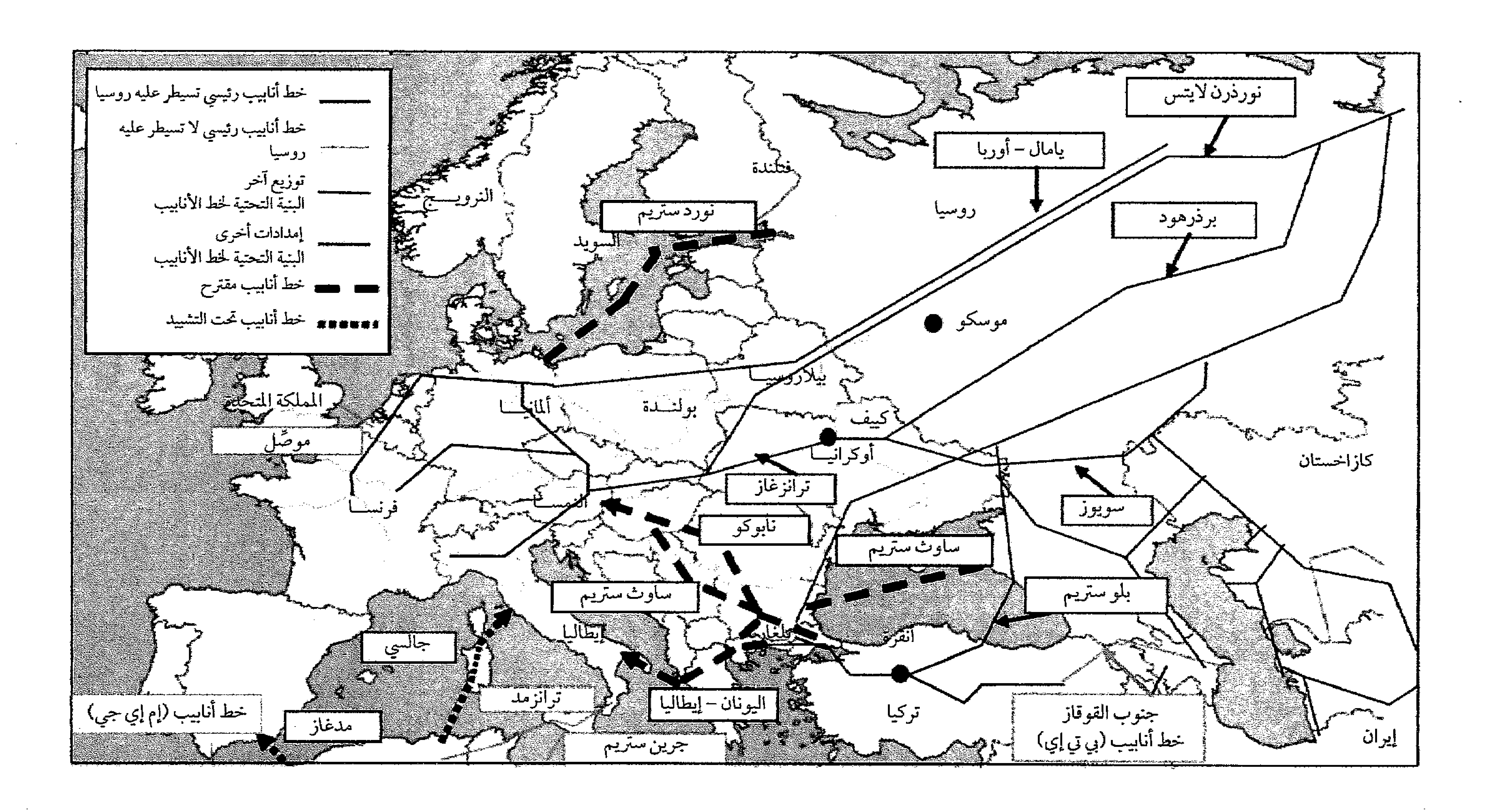
تتصف هذه الدراسة بعمق التفكير، وتوضح الحاجة إلى سياسة طاقة أوربية متماسكة، وتؤكد أن الأزمة المالية المستمرة، توفر فرصة فريدة لمعالجة القضية، وتقر في الوقت نفسه، بأن الاعتماد الأوربي على الطاقة الروسية، سوف يغدو وقتاً طويلاً، واقعاً في المستقبل، وأن أوربا تستطيع أن تزيد أمنها، إزاء ما يتعلق بالطاقة فقط، من خلال العمل مع روسيا لا ضدها؛ والتقرير إسهام فكري حول قضية يمكنها أن تؤثر في الملايين في أي لحظة.

ريتشارد هاس

الرئيس

مجلس العلاقات الخارجية

خريطة أوراسيا



مقدمة

تركت المنازل والأعمال التجارية عبر أوربا مدة أسبوعين في صقيع كانون الثاني/ يناير عام 2009، من دون تدفئة؛ نتيجة نزاع غير واضح المعالم بين روسيا وأوكرانيا على أسعار الغاز، وعندما أخفقت موسكو وكييف في الاتفاق على صيغة لحساب السعر ورسوم العبور بالنسبة إلى السنة التالية، تم ببساطة وقف الغاز عن التدفق، وتحملت أوربا - وهي التي تحصل على نسبة كبيرة من حاجتها من الغاز عبر خطوط الأنابيب التي تعبر كلاً من روسيا، وأوكرانيا - عبء المواجهة بين الجارتين اللتين تتنازعهما الثارات، في حقبة ما بعد الاتحاد السوفياتي.

وأوراسيا؛ (أي روسيا ودول حوض قزوين، التي كانت تدور في فلكها ذات مرة، وهي بشكل رئيسي: أذربيجان، وكازاخستان، وتركمانستان) - وهي التي حظيت بوجود كميات هائلة من النفط والغاز الطبيعي فيها، إضافة إلى موقعها على مفترق الطرق الاستراتيجي بين الدول الكبرى المستهلكة في أوربا، وشرق آسيا - سوف تكون مصدراً حيوياً للطاقة الأوربية في المستقبل المنظور؛ ومن ثم، فإن تأمين الطريق الموثوق بها إلى طاقة أوراسيا، بسعر معقول، يعد من بين أهم الضرورات الاستراتيجية بالنسبة إلى أوربا، وكذلك حلفاء أوربا في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن بروز روسيا؛ بوصفها قوة مهيمنة في أوراسيا، جعل اعتماد الاتحاد الأوربي على الدول السوفييتية السابقة، إزاء ما يتعلق بأمن الطاقة إشكالياً على نحو متزايد، وقد سلطت أزمة الغاز الروسية - الأوكرانية في كانون الثاني/ يناير عام 2009، الضوء على هذا الواقع بكل وضوح.

إن إحياء روسيا - اعتماداً على مبيعاتها من النفط والغاز للخارج بصورة أساسية - عقَّد بدرجة كبيرة سعي أوربا للحصول على منفذ مباشر إلى ثروات الطاقة في بحر قزوين، وقد زادت قبضة روسيا القوية على ممر العبور الذي يحمل طاقة بحر قزوين وخاصة الغاز

الطبيعي إلى الغرب، اعتماد أوربا على روسيا؛ بوصفها مزوداً؛ وهـذا الاعـتماد لـه عواقـب بالنسبة إلى أوربا والعلاقات عبر الأطلسية؛ وهذا يقوي أيضاً، السطوة السياسية لروسـيا، ويترك أوربا في مواجهة خطر حالات نقص الإمدادات لأسباب فنيـة وسياسـية؛ ونتيجـة لذلك، أصـبح أمـن الطاقـة الأوربي يـرتبط بـشكل وثيـق، بأهـداف الـسياسة الخارجيـة الروسية، ومصالح عدد صغير من شركات تفتقر إلى الشفافية، وغالباً ما تـديرها الدولـة؛ مثل: غازبروم Gazprom، وروزنفـت Rosneft، وروس أوك إنرجـو RosUkrEnergo، التي تشجع الفساد وتشوش وظيفة الأسواق، ويصبح هذا الوضع معقداً بـشكل إضـافي؛ بحقيقة أن الدول الأوربية لا تعتمد عـلى روسـيا بقـدر متـساوٍ، وسـوف تقتـضي معالجـة مصادر الضعف الأوربي الكثـير جـداً مـن التنـسيق، وسـط الـدول الأعـضاء في الاتحـاد الأوربي؛ وينبغي أن تركز الدول الأوربية بداية – حتى تكون اسـتراتيجيتها فعالـة – عـلى بناء سوق أوربية متكاملة للغاز، بإطار عملي متفق عليه، ويحكـم المـشاركة الروسـية، وفي المدى الطويل يحتاج الاتحاد الأوربي إلى تنويع مصادره من الطاقة، وتخفيض الدور الشامل للنفط والغاز الروسيين.

وتشير استراتيجية الطاقة الرسمية الروسـية إلى أن أمـن الطاقـة عنـصر مهـم في الأمـن القومي الروسي، وتنادي الحكومة بلعب دور نشيط في قطاع: «الطاقة حتى تحمي روسيا مـن التهديدات الداخلية والخارجية»،[1] وفي ضوء حقيقة أن الطاقـة مكـون مركـزي في الـسياسة الخارجية الروسية إذن، فإن الكيفية التي يشكل بهـا الاتحـاد الأوربي وحلفـاؤه الأمريكيـون أولوياتهم في هذا المجال، سـوف ترسـم إلى حـد كبـير اسـتراتيجية الغـرب في التعامـل إزاء موسكو، ويمكن دمج روسيا في إطار سياسة الطاقة الأوربية، بطريقة تعود بـالنفع عـلى الطرفين، والعمل على كسب روسيا في قضايا أخرى، وخاصة في الشرق الأوسط،[2] كـما أن وضع روسيا في المكانة الصحيحة سوف يساعد أهداف السياسة الخارجية الأمريكيـة بطرائق أخرى كذلك، وإن إيران هي أكثر مصادر إمدادات الغاز الواعدة الجديدة لأوربا – بخلاف الاتحاد السوفياتي الـسابق – وسـوف يقـوض التحـول إلى إيـران – بـالطبع – بشكل دراماتيكي، المحاولات التـي تقودهـا الولايـات المتحـدة الأمريكيـة؛ لعـزل طهـران واحتوائها، وإذا كان في مقدور أوربا أن تعالج احتياجاتها مـن رابطـة الـدول المـستقلة، فلـن

يكون لديها حافز لإضعاف عزلة إيران، ولا ينفصل أمن الطاقة - على نحو إضافي - عن الجوانب الأخرى لسياسة الطاقة، بما في ذلك الاستدامة والإبداع؛ وهكذا فإن جزءاً من حل مشكلة انعدام أمن الطاقة الأوربي، يكمن في البحث عن مصادر جديدة للطاقة، لا ينبعث منها الكربون، بما في ذلك الطاقة النووية.

ويقتضي رفع إسهام أوراسيا في أمن الطاقة الأوربية كذلك إلى الحد الأقصى، معالجة سلسلة من تحديات منفصلة، ولكنها - برغم ذلك - مترابطة فيما بينها؛ أولاً، أصبحت أوربا تعتمد على الطاقة الروسية بشكل متزايد، وقد وصل النفط والغاز الروسيان حد الثبات في حجم الإنتاج؛ بسبب نمو دور الدولة في قطاع الطاقة، ولا يشجع قانون الضرائب في الدولة الاستثمار في إنتاج جديد؛ ويثير هذا التطور احتمال حالات النقص في الإمدادات، إذا لم يجارِ الإنتاج الروسي الطلب الذي تم التعاقد عليه، وتهدد الانتكاسة الاقتصادية التي بدأت منتصف عام 2008، بمفاقمة هذه المشكلة في المدى الطويل، وخاصة أن موسكو لديها رأس مال متاح أقل من أن تستثمره في الإنتاج الجديد، ثانياً، ولد دور روسيا؛ بوصفها أكبر مزود إلى جانب سيطرة الكرملين على خطوط الأنابيب الروسية، مخاوف تتعلق بأن موسكو تستطيع أن تقرر وقف الحمولات المتعاقد عليها، وهذا نوع من الابتزاز السياسي والابتزاز الاقتصادي، مادام بعض المراقبين يؤكد أن هذا حدث مع أوكرانيا في كانون الثاني/ يناير عام 2006، ومرة أخرى في كانون الثاني/ يناير عام 2009، ثالثاً، تستطيع روسيا أن تعزل دول التنقيب والاستخراج، عن أوربا بالمحافظة على سيطرتها شبه الاحتكارية، على خطوط الأنابيب بين بحر قزوين وأوربا؛ وهكذا سوف تكون أوربا عاجزة عن النفاذ إلى النفط والغاز في دول بحر قزوين، إلا على أساس اتفاقيات مع موسكو؛ أخيراً، يقلل الفساد النظامي في قطاع الطاقة الروسي، قدرة روسيا على المضي قدماً في المشروعات المخطط لها، ويدخل الفساد في السياسة الأوربية بطرائق تقوض قدرة الاتحاد الأوربي على اتِّباع سياسة طاقة مشتركة.

على الرغم من أن الاضمحلال الاقتصادي العالمي، وما صحبه من هبوط في أسعار الطاقة جعلا أمن الطاقة يبدو مشكلة أقل إلحاحاً، فإن العوامل البنيوية التي تشكل أساس

ضعف أوربا تظل في مكانها؛ وبإضعاف قدرة روسيا على تعزيز سيطرتها على الطاقة بعض الوقت، تخلق الأزمة الاقتصادية أيضاً، فرصة للقوى الغربية؛ لكي تمسك بزمام المبادرة، وتعالج مصادر ضعفها؛ لقد قوضت حقيقة أن أوربا وقعت ضحية للنزاع الغامض على عبور الغاز بين موسكو وكييف - علاوة على ذلك - دعم الواقع القائم، حتى في دول؛ مثل: ألمانيا التي عارضت في الماضي الخطوات الجريئة؛ ولهذه الأسباب من المهم على نحوٍ خاص تصحيح السياسة، والإمساك بفرصة القيام بذلك، بينما تظل الظروف مواتية، كما أن التعامل وعواقب إحياء روسيا، الذي تحركه الطاقة، ينبغي أن يكون من بين الأولويات العليا بالنسبة إلى القادة الأوربيين، وبرغم أن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها ليست مستهلكاً رئيسياً للطاقة الروسية، فإن لديها دوراً مهماً تلعبه في رعاية التضامن الأوربي، وتعزيز سطوة الاتحاد الأوربي إزاء موسكو، وينبغي أن تستهدف الاستراتيجية الناجحة لخلق واقع جديد للطاقة في أوراسيا، القيام بالآتي:

- الحد من قدرة روسيا على أن تستمد ميزة سياسية أحادية من احتياطييها من النفط والغاز.
- تأمين المنفذ الآمن إلى الطاقة لكل أعضاء الاتحاد الأوربي.
- تشجيع التبادلية بين روسيا وجاراتها، على قواعد الاستثمار والملكية في قطاع الطاقة.
- تأمين الاستثمار الكافي في قطاع الطاقة الروسي؛ حتى تتسنى المحافظة على مستويات مرتفعة من الإنتاج، بينما يتم إدخال حقول النفط والغاز الجديدة في خط الإنتاج.

إن الاستراتيجية الفعالة لتشجيع أمن الطاقة الأوربي إزاء أوراسيا، سوف تقر بواقع الاعتماد المشترك بين الاتحاد الأوربي وروسيا، بينما تسعى لإيقاع روسيا في الشرك المؤسسي والفخ التنظيمي لأوربا، وتطوير بدائل طويلة الأجل، إلى المدى الممكن؛ للاعتماد على روسيا، بما في ذلك مصادر طاقة أخرى لا تعتمد على الكربون، ويجب أن يكون الأمر المحوري مجهوداً منسقاً لدى الاتحاد الأوربي وأعضائه؛ لتوحيد سوق الغاز الأوربية، التي سوف تحد من العواقب الجيوسياسية للاعتماد على روسيا، وتهيِّئ الطريق أمام الاستثمار الروسي، كما أن تحقيق تكامل سوق الغاز، سوف يقتضي معالجة أمن الطاقة بشكل متزايد؛

بوصف ذلك شأناً أوربياً مشتركاً؛ وهكذا توفر الاستراتيجية الكلية القائمة على التكامل والتنويع الفرصةَ المثلى لكل من: تشجيع تحول روسيا إلى مشارك يعتمد عليه كلياً في سوق الطاقة الأوربية، وتحصين أوربا ضد عمليات التشويش المحتملة.

وسوف يسمح توحيد أسواق الغاز الأوربية – في الوقت الذي توضع فيه أسس التنويع للاتحاد الأوربي – بتحديد التحديات التي يواجهها؛ بسبب اعتماده على روسيا؛ فالقبضة المتنامية للدولة الروسية على قطاع الطاقة، تهدد بتفاقم مشكلة الإنتاج الآخذ في الاضمحلال من حقول النفط والغاز القائمة، ولو مع التنبؤ بأن الطلب سوف يستمر في النمو داخلياً وخارجياً معاً، وفي الوقت نفسه، تعد روسيا أكبر مزود لأوربا بكل من النفط والغاز، كما أن مثل هذه الاعتمادية – كما بيّن انقطاع إمدادات الغاز إلى أوربا في كانون الثاني/ يناير عام 2009، في أثناء النزاع بين روسيا وأوكرانيا بوضوح – يترك أوربا ضعيفة أمام عدم الوضوح السياسي في روسيا وأوكرانيا، وفي غضون ذلك، كانت روسيا والقوى الغربية منهمكة أيضاً، في صراع طويل؛ للسيطرة على ممرات النقل التي تحمل النفط والغاز من حوض بحر قزوين إلى أوربا، وقد أخذت روسيا تكسب هذا الصراع بشكل متزايد بنفوذها المتسع في المنطقة، تاركة أوربا لتواجه احتمال المزيد من الاعتمادية في المستقبل، وسوف يكون الاتحاد الأوربي قادراً على مواكبة هذه التحديات بفاعلية فقط، إذا استطاع أن يتغلب على انقساماته الداخلية الخاصة، (وهي عملية يمكن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية أن يشجعها)، ويلتزم بناءَ سوق متكاملة، وتنويعَ إمداداتها من الطاقة.

إحياء روسيا "من جديد"

مع أن جيوسياسية الطاقة كانت عنصراً في العلاقات بين الغرب وأوراسيا خلال تسعينيات القرن العشرين، فقد أصبح للنفط والغاز شأن محوري، في أثناء رئاسة فلاديمير بوتين (2000–2008)؛ وينبثق هذا التطور جزئياً من التغيرات الجارية في قطاع الطاقة الروسي، وخاصة بروز روسيا؛ بوصفها أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، مع إنتاج بلغ في المجموع 607.4 مليارات متر مكعب عام 2007، وثاني منتج للنفط بعد المملكة العربية السعودية بإنتاج يبلغ 98.9 مليون برميل في اليوم،[3] وعلاوة على ذلك، أصبح احتياطي

روسيا من النفط والغاز تحت السيطرة المباشرة للدولة بشكل متزايد؛ وهذا الأمر غذى مخاوف أوربا بشأن التلاعب الاستراتيجي بإمدادات الطاقة، وبينما ظلت أسعار الطاقة مرتفعة، فقد سمح انبعاث روسيا، الذي غذته الطاقة، تأكيد نفوذها بشكل أكثر اتساعاً عبر أوراسيا، فتحركت بشكل هجومي؛ لكي تسيطر على عبور النفط والغاز من الشرق إلى الغرب، وتعترض محاولات القوى الخارجية لبناء خطوط أنابيب تقع خارج سيطرتها،[4] أما استعمال القوة الصلبة؛ مثل تلك التي استخدمتها موسكو ضد جورجيا في آب/ أغسطس عام 2008، فقد عزز فقط الهيمنة الروسية في مجال الطاقة، ورفع المخاطر بالنسبة إلى دول المنطقة التي سوف تسعى للهرب من قبضتها، وقد عطل الرد الأوربي على الحرب، والانهيار الأخير في أسعار الطاقة، والضرر الذي لحق بهيبة روسيا، إثر قرارها قطع عمليات النقل عبر أوكرانيا مؤقتاً، قدرة روسيا على توسيع مداها الجيوسياسي؛ وهكذا لاحت للقوى الغربية فرصة معالجة بعض وجوه الخلل الأساسية في علاقتها بموسكو في مجال الطاقة.

إن لانبعاث روسيا عواقب مختلفة بالنسبة إلى مجموعات الدول التي تعتمد بطريقة أو بأخرى على ثروات روسيا في مجال الطاقة، أما بالنسبة إلى الاتحاد الأوربي، فيثير الاعتماد المتنامي على الطاقة – وهي التي تزوده بها شركة واحدة، لا تتميز أحياناً من حكومة أجنبية – مشكلات تتعلق بأمن الإمدادات، والشفافية، والتلاعب السياسي المحتمل، وأما بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فسياسة الطاقة الروسية تعد أمراً ذا شأن؛ لأنها تؤثر بشكل رئيسي في دول آسيا الوسطى الرئيسية، وحلفاء واشنطن الأوربيين.

إنتاج الطاقة الروسي: إلى أي درجة يمكن الاعتماد عليه؟

إن اعتماد أوربا على الطاقة الروسية يخلق مخاوف أمنية خطيرة جزئياً؛ بسبب الشك في قدرة روسيا في المدى الطويل على إنتاج ما يكفي من النفط والغاز؛ للوفاء بالطلب المتعاقد عليه داخلياً وخارجياً، ويبقى إنتاج الطاقة الروسي معرضاً لأخطار: عدم الكفاءة، ونقص الاستثمار، والتسييس، والضرائب المرتفعة، وتهاوي الأسعار، ماعدا تزايد البحث الملح عن

طرائق أخرى نحو الاقتصاد غير المعتمد على الكربون، وينبثق القلق بشأن حالات النقص في الإنتاج الروسي، من واقع تناقص الإنتاج من مصادر النفط والغاز القائمة، وصعوبة تطوير حقول جديدة في مناطق غير ملائمة بشكل أساسي، وخاصة شبه جزيرة يامال Yamal، إضافة إلى شرق سيبيريا، وبحر بارنز Barents، كما أن تعزيز سيطرة الدولة على كل من قطاعي النفط والغاز في روسيا منذ بدء القرن العشرين - علاوة على ذلك - يفاقم المشكلة التي تُلخَّص بأن الشركات القومية، وبخاصة غازبروم وروزنفت، قد أثبتت أنها أقل قدرة على دفع الاستثمار في المشروعات الجديدة أو الإنتاج المتزايد، من الشركات الخاصة - الروسية والأجنبية - التي أدى بها تعزيز الكرملين ملكيته إلى خارج قطاع الطاقة.[5]

وعلى الرغم من أن الدولة كانت أكبر حامل أسهم في شركة غازبروم، منذ أن أخرجت الشركة من وزارة الغاز السوفييتية عام 1992، فقد زاد الكرملين بشكل دراماتيكي سيطرته، في أثناء فترة رئاسة بوتين، وفي قطاع النفط، تم نقض الخصخصة التي أُجريت أوائل تسعينيات القرن العشرين أيضاً، على حساب الشركات الخاصة، وغذت عملية الاندماج التي قادتها الدولة القلق بشأن قدرة الكرملين على استخدام النفط والغاز؛ بوصفهما أداتين في سياسته الخارجية.

وفي أثناء الفترة الرئاسية الثانية لبوتين، زاد الكرملين بشكل دراماتيكي سرعة عملية إدخال كل من النفط والغاز تحت سيطرة الشركتين القوميتين: غازبروم وروزنفت، اللتين أصبحتا من كبرى الشركات العالمية وأكثرها قيمة، برغم أنهما تلقتا الضربات، في أثناء الانتكاسة الاقتصادية الأخيرة،[6] وقد تم ابتلاع شركة روزنفت الشركات المملوكة للمجموعات الأولجارشية؛ (أي تلك التي تحظى بالامتيازات)؛ مثل: شركة يوكوس لميخائيل خودروفسكي، كما ابتلعت غازبروم شركة رومان إبراموفيتش، وكان المشروع المشترك تي إن كي-بي بي TNK-BP، في حسبان الحكومة كذلك؛ ونتيجة لعمليات الدمج هذه، أصبحت غازبروم تنتج 84٪ من الغاز الروسي، مع اقتسام نسبة 9٪ بين الشركات المستقلة، و7٪ بين شركات النفط التي تنتج الغاز، من حيث هو منتج جانبي،[7] وقد ظلت روزنفت منذ استحواذها على يوجانزنفتغاز Yugansneftegaz، من يوكوس، مسؤولة عن

21.56٪ من إنتاج روسيا من النفط، وزادت حصة الشركات الحكومية - ومن ذلك روزنفت - الكلية من إنتاج النفط الروسي، من 6٪ عام 2000، (عندما أصبح بوتين رئيساً)، إلى 44٪ عام 2008،[8] وعلاوة على ذلك، ترتبط شركات النفط الخاصة الأخرى بالدولة ارتباطاً وثيقاً أيضاً، وتشمل هذه: لوك أويل التي احتفظ رئيسها فاجت أليكبيرروف بعلاقات وثيقة ببوتين، وسيرجتنفتغاز Surgutneftegaz، التي تقول الشائعات: إن شخصيات من الكرملين من حملة أسهمها.[9]

ولم يتم استثناء دمج كبرى الشركات القومية الشركات الأجنبية العاملة في روسيا كذلك، وقد كانت الشركات المتأثرة إجمالاً، تعمل على أساس اتفاقيات اقتسام الإنتاج التي وقعتها موسكو بعد ممانعة أوائل تسعينيات القرن العشرين، في أثناء بحثها عن الاستثمار الأجنبي، وكان من ضمن الضحايا الأجانب الرئيسيين رويال دتش شل Royal Dutch Shell، التي أرغمت على التنازل عن ملكية مشروع سخالين-2، وبريتش بتروليوم BP، التي اشترت غازبروم امتيازها في حقل كوفكتا، بعد أن هدد الكرملين ترخيصها، واتحاد مالي من الملاك الأجانب الذين اشترت روزنفت أسهمهم في حقل فانكور شرق سيبيريا عام 2003، وحيث سُمح للشركات الأجنبية بالبقاء، فقد حرمها الكرملين بشكل متزايد من حصة عادلة في المشروعات، مفضلاً توظيفها على أساس التعاقد، وتسعى غازبروم لمثل هذا الترتيب؛ لتطوير حقل غاز شتوكمان البحري الضخم، محتفظة بملكية كل الغاز الذي ينتج في النهاية، بالاعتماد على شركة توتال Total، وشركة ستات أويل-هيدرو Statoil-Hydro، النرويجية لتوفير الخبرة الفنية.

وبرغم القبضة المتنامية على قطاع الغاز خاصة، فقد ابتدعت الشركات المستقلة وسيلة جديدة لنفسها، مع أن تأثيرها في السوق مايزال محدوداً بالأسعار الداخلية الثابتة، ومع سيطرة غازبروم على خطوط أنابيب التصدير؛ فلجأت هذه الشركات إلى العمل بشكل أساسي في الإنتاج من حقول صغرى تجاوزت ذروة الإنتاج، وكانت غير مربحة، وبخلاف ذلك لا تستطيع غازبروم تولي أمرها أو لا تريد ذلك، ومن دون النفاذ إلى خطوط أنابيب غازبروم، فإن شركات الغاز المستقلة، (وخاصة نوفاتك، وفي وقت سابق إيترا)، وشركات

النفط تركز على إمداد دول رابطة الدول المستقلة المجاورة، والسوق الداخلية الروسية، برغم أن سقوف السعر التي يفرضها الكرملين لكل من المستهلكين في قطاعي السكن والتجارة تحد من الربحية،[10] وقد زاد منتجو الغاز المستقلون باستمرار إنتاجهم الكلي، برغم المساوئ المتأصلة التي يعانونها، وضاعفوا الإنتاج في الفترة 1999-2004، وفي غضون ذلك، نما إنتاج منتجي نفط القطاع الخاص بمقدار 55٪ في الفترة 2000-2005، وأصاب الركود إنتاج غازبروم خلال الفترة نفسها، برغم الأسعار العالمية المتصاعدة؛ لأن الاحتكار بدد معظم الثروات المالية الضخمة التي جنتها في الصرف على تكاليف التشغيل المتصاعدة، بدلاً من الاستثمار في الإنتاج الجديد.

وهكذا، فإن التحرك تجاه المزيد من سيطرة الدولة، يسلط الضوء على مخاطرة أن روسيا سوف تواجه حالات نقص في الإنتاج؛ ولقد تدنى إنتاج غازبروم من الغاز عام 2007، بمقدار 1.35٪، وبرغم أن الشركة توقعت أن ينمو الإنتاج قليلاً عام 2008، فإن التقديرات الطويلة الأجل لإنتاج غازبروم تظل بصفة أساسية كما هي، من دون زيادة أو نقصان، بل قد تكون في شكل أكثر سوءاً، إذا ظلت أسعار الطاقة منخفضة فترة طويلة؛[11] ومن المقدر أن يصيب الإنتاج الركود أو يُخفَّض بدرجة كبيرة؛ لأن الإنتاج من حقول النفط الروسية المستنزفة في غرب سيبيريا - وهي التي تم تطوير معظمها، في أثناء الحقبة السوفييتية - قد بلغت حدها الأعلى كما يبدو، كما أن كل حقول غازبروم الرئيسية في غرب سيبيريا - وهي: مدفزهاي، ويرونجوي، ويامبيرج - في حالة اضمحلال، ومن دون استثمار كبير في إدخال حقول رئيسية في الإنتاج في المستقبل القريب في شبه جزيرة يامال، وبحر بارنز (شتوكمان)، وسخالين، فستواجه غازبروم تضاؤلاً متسارعاً في الإنتاج، ويرى نائب وزير الطاقة السابق فلاديمير ميلوف أن إنتاج غازبروم سوف يهبط من 545.1 مليار متر مكعب عام 2004، إلى 530 مليار متر مكعب، مقدرة عام 2010، وإلى 340 مليار متر مكعب فقط، عام 2020،[12] في غضون ذلك، يلتهم التزام غازبروم بناء خطوط أنابيب مكلفة جديدة؛ مثل: نورد ستريم وساوث ستريم رأس المال المتاح؛ لتحديث إنتاجها، أو إدخال حقول جديدة في الإنتاج.

وبرغم ركود إنتاج الغاز الروسي، فقد نما الطلب عليه؛ وقد أدى تعافي روسيا الاقتصادي، إثر الانهيار المالي عام 1998، إلى تصاعد في الطلب الداخلي على الطاقة، وكانت غازبروم، بصفة خاصة، ذات شغف بتوسيع الصادرات إلى أوربا، وآسيا، وإلى أسواق ما وراء البحار؛ (بفضل تقنية التسييل)؛ مثل: الولايات المتحدة الأمريكية؛ وتحت ضغط مديري الكرملين، أخذ الكرملين يتحرك نحو رفع الأسعار الداخلية؛ حتى يشجع الاستهلاك الأكثر فاعلية، وبرغم ذلك، تظل كثافة الطاقة الروسية؛ (كمية الطاقة اللازمة لإنتاج كمية محددة من إجمالي الناتج المحلي)، من بين الكثافات العليا في العالم المتقدم، وكان الطلب الداخلي - على الأقل حتى الأزمة المالية خريف عام 2008 - ينمو أسرع من المقدر بواسطة استراتيجية الطاقة الروسية، وفي غضون ذلك، أخذت غازبروم تبحث بهمة في "تغويز" المنازل الروسية؛ [أي تحويلها إلى الاعتماد على الغاز]، وربط المزيد والمزيد من الشقق السكنية بشبكة الغاز في البلاد، وزيادة الطلب بشكل إضافي؛ وبالطبع، فإننا نجد أن الركود الذي بدأ خريف عام 2008، إذا كان طويلاً وعميقاً، فإن تقديرات زيادة الطلب تنبغي مراجعتها بشكل مستمر للتقليل منها؛ وهذا سوف يخفض الضغط المباشر على الإمدادات، ويؤدي إلى تناقص حافز غازبروم لاستثمار رأس المال الشحيح في الاستكشاف والإنتاج بشكل إضافي.

وعلى نحو مشابه، يبدو أن الإنتاج السريع في قطاع النفط الذي بدأ حوالي عام 1999، قد انتهى، وأن الإنتاج - كما هو الشأن في حالة الغاز - من الحقول القائمة التي يسهل النفاذ إليها قد أخذ يضمحل، ومصادر الإنتاج الجديدة كلها في مواقع نائية، يصعب بلوغها، وقد بلغ إنتاج روسيا الكلي من الخام 9.4 ملايين برميل في اليوم عام 2007؛ ويمثل هذا زيادة قدرها 200 ألف برميل في اليوم على عام 2006، وقد انخفضت هذه الزيادة من 220 ألف برميل في اليوم عام 2005، ونحو الثلث بصعوبة من الزيادة السنوية المتوسطة في الفترة 2002-2004،[13] وتقدر تنبؤات الاقتصاديين أنه بعد بلوغ مستوى الذروة عند نحو 10 ملايين برميل في اليوم، فإن الإنتاج الروسي من النفط سوف يتدنى سريعاً، إلى نحو 6 ملايين برميل في اليوم في وقت مبكر منتصف العقد القادم؛ وبإمكان مستوى الأسعار المنخفضة المستمرة والركود العميق أن يجعلا هذا التدني أكثر حدة،[14] وتستمر - على نحو إضافي -

اختناقات النقل الناجمة عن الافتقار إلى البنية التحتية، واحتكار خط الأنابيب الذي تحافظ عليه ترانزنفت المملوكة للدولة، في الحد من التوسع في الإنتاج، على حين تمارس الشركات الخاصة الضغط، من دون أثر حتى الآن؛ من أجل سعة إضافية لخط الأنابيب، كما تثبط بنية الضرائب، التي تعاقب بشدة شركات النفط؛ بسبب الأرباح الباهظة، شركات الطاقة من إنتاج النفط الإضافي.

ويقتضي التغلب على حواجز الإنتاج الأعلى استثماراً أكبر بدرجة ملموسة، وبرغم ذلك لم تظهر غازبروم ولا روزنفت الكثير من الميل إلى استثمار أصولهما، أو الاستعداد لخلق فرصة للمنتجين المستقلين؛ لكي يعالجوا الركود، ومع أن عدم كفاءة شركات الطاقة الروسية الحكومية يتحمل من دون شك جزءاً من اللوم على الافتقار إلى الاستثمار في الإنتاج الجديد، فإن بعض المسؤولين يتساءل: هل يصب تعزيز الإنتاج في مصلحة روسيا أوْ لا؟ عندما كانت الأسعار مرتفعة، سبحت روسيا في بحر الروبل النفطي الذي لم تستطع إنفاقه من دون أن تتخم بالتضخم، ومع تدني أسعار النفط إلى ما دون 50 دولاراً أمريكياً، أخذت روسيا تناقش تخفيض الإنتاج، (بالتعاون ودول منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك")؛ لكي تمنع المزيد من الخسارة، وفي المدى الطويل يعتقد المسؤولون بأن أسعار النفط (التي تحدد أسعار الغاز على أساسها)، سوف تتجه نحو 100 دولار أمريكي للبرميل، ولكن الشك في الأسعار يجعل من غير المرجح بقدر أكبر أن تدعم موسكو الإنتاج المتزايد في المستقبل القريب،[15] وفي كل الأحوال، سوف يؤخر انهيار الأسعار على مدى الأشهر الستة الأخيرة الاستثمار في الإنتاج الجديد، (من الدولة والشركات الخاصة)؛ وهذا قد يسهم في حالات نقص تالية، حالما يستعيد الطلب نشاطه، أما بالنسبة إلى الغرب، فيوحي مثل هذا الشك بحاجة إلى كلٍ من البحث عن مزود بديل للطاقة، وخاصة الغاز، والمساعدة في التغلب على بعض الحواجز النظامية؛ لزيادة الإنتاج في روسيا.

روسيا الاحتكارية

والأمر الثاني الذي يثير القلق بالنسبة إلى أوربا، يُمثّل بعجز روسيا عن استخدام سيطرتها المباشرة على النفط عامة (والغاز خاصة)، وإضافة إلى الشبكات التي توزعهما بها،

وممارسة الضغط على زبائنها الحاليين والمحتملين، وهذه القدرة في الحصول على السطوة السياسية التي هي نتاج الندرة إلى حد كبير، هي الجانب الأكثر إشكالية في سياسة الطاقة الروسية من منظور الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وفي الوقت الراهن، تشتري الولايات المتحدة نفسها القليل نسبياً من النفط الروسي؛ (400 ألف برميل تقريباً في اليوم)، ولا تشتري الغاز،[16] وبرغم ذلك، فإن اعتماد شركاء الولايات المتحدة الأمريكية الرئيسيين في كل أوربا ودول الاتحاد السوفياتي السابق، يضعهم في موضع يكونون فيه عرضة لعواقب اقتصادية وسياسية خطيرة، حالَ مقاومة المطالب السياسية الروسية.

إن اعتماد أوربا على روسيا؛ بوصفها مصدراً للنفط والغاز، زاد منذ نهاية الحرب الباردة، وفي عام 1990، استورد الأعضاء الـ 27 الراهنين في الاتحاد الأوربي 44.6٪ من طاقتهم من خارج الاتحاد الأوربي، ومقدر لهذا الرقم أن يبلغ نسبة 54٪ عام 2010،[17] كما أن اعتماد أوربا المتزايد على الواردات هو إلى حد كبير نتيجة هبوط الإنتاج الذي يؤثر في المصادر المحلية، الهولندية، والنرويجية، وبحر الشمال البريطاني بشكل رئيسي، للنفط والغاز، إضافة إلى الطلب المتزايد، ويستورد الاتحاد الأوربي في الوقت الراهن نحو 33٪ من نفطه من روسيا، و36٪ من الغاز الذي يحتاج إليه، (تتنبأ المفوضية الأوربية أن هذا الرقم سوف يرتفع إلى نسبة 60٪ بحلول عام 2030)،[18] أما في قطاع الغاز فيصبح الوضع معقداً؛ لا باعتمادية أعضاء الاتحاد الأوربي غير المتساوية على روسيا فحسب، ولكن بالافتقار أيضاً، إلى آلية السوق المتكاملة التي تسمح للغاز بالحركة تجارياً بين مختلف المناطق في القارة، ويعتمد وسط أوربا وشرقها بشدة على روسيا، إزاء ما يتعلق بإمداداتها من الغاز (انظر الجدول 1).[19]

لا تعتمد أوربا على روسيا فحسب، ولكن على عدد صغير أيضاً من قنوات خطوط الأنابيب التي تنقل النفط والغاز من الشرق إلى الغرب، ويمر تقريباً نحو 80٪ من الغاز الروسي المبيع لأوربا عبر أوكرانيا، ويمر الباقي منه إما عبر بيلاروسيا، أو تركيا، وتظل أوربا – كما وضحت أزمة كانون الثاني/ يناير عام 2009 – رهينة عدم القدرة على التنبؤ بالعلاقات الروسية – الأوكرانية، وتقلبات السياسة الأوكرانية، وإمكانية التلاعب المتعمد بالإمدادات من روسيا، كما أن للتوزيع المتقطع انعكاسات على السياسة الخارجية مادام تطوير استراتيجية متفق عليها للتعامل وموسكو، يمنع ذلك.

الجدول (1)

المتلقون الكبار لصادرات الغاز الطبيعي 2006–2007

المكانة	الدولة	صادرات عام 2006 (مليار قدم مكعبة/ السنة)	صادرات عام 2007 (مليار قدم مكعبة / السنة)	النسبة المئوية لاستهلاك الغاز الطبيعي عام 2006
1	ألمانيا	1,300	1,378	٪36
2	تركيا	703	827	٪64
3	إيطاليا	756	742	٪25
4	فرنسا	353	346	٪20
5	جمهورية التشيك	261	247	٪79
6	بولندة	272	247	٪47
7	هنغاريا	272	226	٪54
8	سلوفاكيا	240	223	٪100
9	النمسا	233	191	٪74
10	فنلندة	173	166	٪100
11	رومانيا	180	138	٪28
12	بلغاريا	113	120	٪96
13	اليونان	95	113	٪82
14	صربيا والجبل الأسود	74	74	٪87
15	كرواتيا	35	35	٪37
16	سلوفينيا	25	18	٪64
17	سويسرا	14	11	٪12
18	مقدونيا	4	4	٪100
المبيعات لدول البلطيق ورابطة الدول المستقلة				
1	أوكرانيا	2,085	2,240	٪66
2	بيلاروسيا	724	763	٪98
3	دول البلطيق	173	243	٪78
4	أذربيجان	141	0	٪35
5	جورجيا	67	36	٪100

المصدر: Energy Information Administration, http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/Russia/pdf.pdf.

إن ما يسمى سلاح الطاقة الروسي ذو حدين إلى درجة ما، مادامت روسيا تحتاج إلى الريع الذي تولده من مبيعات الطاقة؛ لتطوير اقتصادها، ولتنشيط بروزها الدولي، وإن روسيا - كما وضحت أزمة عام 2009، مع أوكرانيا، على أي حال - مستعدة لكي تتحمل الضرر المالي الكبير في المدى القصير؛ حتى تؤمن ميزة المدى الطويل؛ ولأن بناء بدائل لشبكة خطوط الأنابيب القائمة التي تربط روسيا بأوربا سوف تكون بطيئة ومكلفة؛ فروسيا في الوقت الحالي لديها القليل من البدائل لكي تبيع الأوربيين إنتاجها، وفي المدى الطويل - بالطبع - سوف يقوض تشييد خطوط أنابيب جديدة إلى شرق آسيا، أو محطات التسييل النهائية التي تسمح لروسيا بشحن الغاز إلى كل أنحاء العالم، وضع أوربا؛ بوصفها المستهلك المسيطر، وسوف يزيد الضعف الأوربي ما لم تنجح أوربا في التنويع، كما أن روسيا تستمد سطوتها من قدرتها على أن تضع أحد زبائنها الأوربيين في مواجهة الآخر، بتوقيع اتفاقيات تفضيلية مع الشركاء المفضلين؛ وهذا يقوض التماسك الأوربي، وإذا استطاعت أوربا أن تبني سوق غاز متكاملة فقط؛ ففي إمكانها أن تعادل عواقب الاعتماد المتبادل.

من المتصور أن يصبح سلاح الطاقة أكثر قوة، بتشييد غازبروم خطوط الأنابيب البحرية الجانبية الجديدة نورد ستريم (تحت بحر البلطيق)، وساتوث ستريم (تحت البحر الأسود)، وعند بناء خطوط الأنابيب هذه، سوف تزيد نسبة الغاز الروسي الذي يستهلك في الدول على طول ممراتها، بما في ذلك ألمانيا (نورد ستريم)، إضافة إلى: بيلاروسيا، وصربيا، وهنغاريا، وسلوفينيا، والنمسا (ساوث ستريم)، وبتجاوز دول العبور الراهنة - أوكرانيا، وبيلاروسيا، وبولندة - علاوة على ذلك، سوف تسمح خطوط الأنابيب الجديدة لغازبروم بقطع الإمدادات إلى تلك الدول كلياً، من دون أن تكرر تجربة أزمة كانون الثاني/ يناير، عندما ردت كييف بشفط غاز الدول الأخرى من خط الأنابيب الروسي لاستخدامها الخاص، وفي عام 2009، ردت روسيا بوقف كل الشحنات عبر أوكرانيا حتى يتم توقيع صفقة جديدة.

على الرغم من هذه الهموم الاستراتيجية، والسعر المرتفع المقدر للتشييد، فإن لدى غازبروم حجة اقتصادية قوية لخطوط الأنابيب الجانبية، وخاصة نورد ستريم، وسوف

تسمح هذه الخطوط لموسكو ببيع المزيد من الغاز لزبائن يعتمد عليهم؛ مثل: ألمانيا وإيطاليا، ولو بتكلفة المبيعات المخفضة إلى دول إشكالية؛ مثل: أوكرانيا، أو حتى بولندة، وعلاوة على ذلك، نجد أن التكلفة الابتدائية لتشييد خطوط أنابيب تحت البحر - ولو كانت أعلى من تشييدها فوق الأرض - فإن غازبروم مع نورد ستريم وساوث ستريم سوف تتحرر من دفع رسوم العبور، وسوف تتفادى أيضاً، التكاليف المصاحبة للمخاطر السياسية للدخول في أعمال مع أوكرانيا، وبيلاروسيا، وبولندة؛ لقد عززت أزمة الغاز عام 2009، الدعم السياسي لنورد ستريم خاصة، وهو الذي سوف يؤمن أوربا ضد تكرار حدوث وقف إمداداتها الخاصة؛ بسبب شجار روسي - أوكراني متجدد.

تستطيع نورد ستريم وساوث ستريم تعزيز أمن الطاقة الأوربي، وإمكانية زيادة سطوة روسيا، على دول العبور في شرق أوربا؛ فخطًّا الأنابيب يمكنهما معاً، أن ينقلا 85 مليار متر مكعب من الغاز؛ (30 مليار متر مكعب من ساوث ستريم، زائداً 55 مليار متر مكعب من نورد ستريم)، إلى أوربا القلقة بشأن الطلب المتصاعد والإمدادات المحدودة، وعندما تشيد خطوط الأنابيب، إضافة إلى ذلك، سوف تحصن ألمانيا والمستهلكين الآخرين في غرب أوربا ووسطها، ضد منازعات الغاز المستقبلية الروسية - الأوكرانية، أو الروسية - البيلاروسية؛ ولهذا السبب إلى حد كبير، صدقت المفوضية الأوربية رسمياً نورد ستريم، وعارضت ساوث ستريم.

من المؤكد أن أوربا والولايات المتحدة الأمريكية قلقتان بشأن إمكانيات خطوط أنابيب؛ مثل: نورد ستريم وساوث ستريم، بالنسبة إلى تقوية النفوذ الروسي في أوربا، وقد تضاعفت هذه المخاوف بالانزعاج من الممارسات الروسية في الأعمال التجارية، وإدعاءات الفساد الخطير في الكرملين، ولاسيما ممارسته الضغط على الدول المقدر لها استضافة أجزاء من خطوط الأنابيب الجانبية، ويكمن حل هذه المشكلات في تحسين عمل سوق الطاقة الأوربية، (فوق كل شيء عبر تكامل السوق)، والسعي في المدى الطويل وراء تنشيط إمدادات بديلة؛ بدلاً من اعتراض تشييد خطوط الأنابيب التي سوف تجلب المزيد من الطاقة الروسية إلى المستهلكين الأوربيين، وتعمق الاعتماد المتبادل بين روسيا والاتحاد الأوربي.

الاستثمار الروسي في البنية التحتية الأوربية

يأتي مصدر القلق الثالث من المشاركة الروسية في أسواق الطاقة الأوربية، وخاصة عبر مشتريات عادلة للمؤسسات الأوربية العامة؛ مثل: المصافي، ومشغلي خطوط الأنابيب، ويرتبط الخوف الأوربي بكل من الطبيعة غير الشفافة لمعظم شركات الطاقة الروسية، والقلق من أن هذه الشركات هي في الواقع وكلاء للكرملين، وأجندته في السياسة الخارجية؛ وقد رفعت أزمة الغاز البلغارية عام 2007، الأخطار الأوربية المتعلقة بتوجه موسكو القوي نحو السيطرة على البنية التحتية للتوزيع بشكل إضافي، برغم اختلاف الأهداف الروسية في رابطة الدول المستقلة؛ (حيث يمثل التكامل الاقتصادي هدفاً صريحاً في استراتيجية الطاقة الروسية)، والاتحاد الأوربي، وقد انتهت تلك الأزمة بأخذ شركة غازبروم حصة مهيمنة في احتكار خط الأنابيب البيلاروسي بيلترانزغاز BelTransGaz، مقابل الموافقة على سعر 100 دولار أمريكي لكل ألف متر مكعب لشحنات الغاز، على أن ترتفع إلى أسعار السوق بحلول عام 2011.

والاستثمار العابر للحدود في مصلحة كل من الاتحاد الأوربي وروسيا عموماً؛ فهو يشجع الاعتماد المتبادل، وله إمكانية زيادة المنافسة، أما بالنسبة إلى أوربا القلقة بشأن المحاولات الروسية في التلاعب بالاستراتيجية، فإن تشجيع مثل هذا الاستثمار يعد من الوسائل المثلى؛ لضمان أن تكون المصالح الروسية والأوربية متكيفة بدقة، ولكن حمل هذا الاستثمار على النجاح، يقتضي - برغم ذلك - معالجة قلق الاتحاد الأوربي بشأن الشفافية والفساد، وضمان أن تكون لوائح الاتحاد الأوربي متسقة، ويمكن التنبؤ بها؛ حتى تتم المعالجة الكافية للمخاوف الروسية بشأن أمن الطلب الذي وافق الاتحاد الأوربي على تولي أمره في قمة سان بيترسبيرج عام 2006.

إن السماح للشركات الروسية ببلوغ السوق الأوربية يتماشى بشكل واسع ورغبة الاتحاد الأوربي، في تشجيع المنافسة وتحرير السوق، وبرغم ذلك فقد خلقت المنازعات حول كيفية القيام بالتحرير معيقات كبيرة؛ ومثل شركات احتكار الطاقة في ألمانيا،

وفرنسا، وأماكن أخرى، قاومت شركة غازبروم محاولات المفوضية الأوربية طلب فتح عملياتها في النقل والتكرير للآخرين، وفي مواجهة معارضة من ألمانيا وفرنسا ودول أخرى، لم تكن المفوضية قادرة على إرغام المؤسسات الأوربية العامة على أن تفتح عملياتها بصورة كلية، ولكنها تواصل الإصرار على أن على الشركات - تحديداً غازبروم - من خارج الاتحاد الأوربي أن تفعل ذلك،[20] وتشكو موسكو، بشكل معقول، من ازدواجية المعايير، ومن المحاولات الأوربية للتدخل في شؤونها الداخلية بإملاء كيف ينبغي لها أن تهيكل صناعة الغاز الخاصة بها؛ وفي مواجهة معارضة الاتحاد الأوربي شراء غازبروم بنية تحتية داخل أوربا، وجدت موسكو أنه من الأفضل أن تتعامل ودولاً وشركاتٍ أوربية فردية، ووقعت صفقات ثنائية في رومانيا، وبلغاريا، وأوكرانيا، وألمانيا، وهنغاريا، والنمسا، وفنلندة؛ ومثل هذه الصفقات يجعل من الأصعب بالنسبة إلى أوربا تنسيق سياسات الطاقة الخاصة بأعضائها.

والشيء الذي ينطوي على إشكالية حقيقية، هو الفساد المستوطن الذي تبتلى به صناعة الطاقة الروسية؛ وينتج ذلك من الارتباط الوثيق بين صناعة الطاقة والمناصب العليا في الحكومة الروسية، وبسبب سوق الغاز الطبيعي الضعيفة التطوير، وهي التي تسمح لغازبروم بأن تفاوض زبائنها على أسعار تفاضلية، على أسس غير شفافة، أما سجلات غازبروم فغير مفتوحة للأمن؛ لأن الشركة قادرة على تحويل مكافآت لسياسيين منتقين في دول التكرير والتوزيع؛ لتشجيعهم على تبني موقف محابٍ تجاه الاستثمار الروسي وخطط خطوط الأنابيب.

إن مثل هذا الفساد - بخلاف التكاليف الأخلاقية والقانونية التي يفرضها - يعقد محاولات صنع سياسة طاقة أوربية مشتركة، مادامت غازبروم تستطيع أن تستخدم المكافآت للحلفاء السياسيين؛ لكي تزرع الانقسام داخل أوربا، وهي تتدخل أيضاً في أمن الطاقة الطويل المدى، وتسهم في التأخيرات المستديمة وفي المشكلات التي تشوب الخطط الروسية لبناء خطوط أنابيب جديدة، لقد كانت مشروعات خطوط الأنابيب التي تكلف على نحو نموذجي، مليارات عدة من الدولارات الأمريكية، آلية رئيسية للاختلاس على

نطاق واسع؛ ومثل هذا الفساد يمكنه أن يمنع بناء خطوط الأنابيب، أو يؤخره – على الأقل – بدرجة كبيرة، كما يبدو أنه حدث بالفعل في خط أنابيب النفط في الشرق الأقصى، وهو الذي تأخر سنوات عن الجدول الموضوع له.[21]

إن هذا النوع من الفساد يصل أيضاً، إلى جيران روسيا، وأهمهم: أوكرانيا، وقد كان وسطاء الظل؛ مثل: شركة روس أوك إنرجو RosUkrEnergo، القناةَ الرئيسية للمكافآت والاختلاس، ومصدراً لعدم الاستقرار السياسي في أوكرانيا، وعاملاً يسهم في النزاعات المكرورة بين موسكو وكييف على الغاز، وحتى عام 2008، كانت غازبروم تشتري غاز تركمانستان بنحو 130 دولاراً أمريكياً لكل ألف متر مكعب قبل أن تبيعه لأوكرانيا بأكثر من ضعف هذا المبلغ، مع اختفاء الكثير من الفرق؛ بوصفه مكافآت لمختلف المسؤولين الروس، ويتم ذلك جزئياً، مقابل الاستمرار في اعتراض الشركات الغربية التي تسعى للوصول إلى الغاز الروسي،[22] وفي غضون ذلك، فإن الفرق بين سعر روس شركة روس أوك إنرجو الذي تدفعه للغاز من غازبروم وسعر المستخدم النهائي الذي يدفعه المستهلكون كان مصدراً رئيسياً للريع بالنسبة إلى السياسيين الأوكرانيين، ويقوم الكثير من مناورات أوكرانيا السياسية على تأمين أرباح من تجارة الطاقة إلى جماعة أو أخرى من الجماعات البيروقراطية؛ وقد ضاعف الشك السياسي الناتج في كييف مشكلة الاعتماد على أوكرانيا؛ بوصفها دولة عبور، وقوّى حجة التنويع، ويعد قرار دفع أسعار "أوربية" لمنتجي آسيا الوسطى مقابل الغاز، واتفاقية كانون الثاني/ يناير عام 2009، بين موسكو وكييف لفصل روس أوك إنرجو عن تجارة الغاز خطوتين إيجابيتين، ولكن المزيد من الشفافية مايزال ضرورياً.

إن حل مشكلة الفساد في صناعة الطاقة الروسية ليس بإقصاء المشاركة الروسية في السوق الأوربية أو الحد منها، ولكن بتطوير قوانين الاتحاد الأوربي النافذة التي تنظم العبور والملكية، كما أن وجود الشركات الروسية داخل الاتحاد الأوربي يخضع عملياتها للإشراف التنظيمي والإشراف القضائي، وربما تجد غازبروم نفسها – في الواقع – قريباً في مواجهة قضايا في أوربا بشأن قرارها قطع الإمدادات عن الزبائن الأوربيين؛ بوصف ذلك جزءاً من

مواجهتها ضد كييف، ولكن الاتحاد الأوربي يحتاج إلى قدر أكبر من الوضوح بشأن قواعد اللعبة، ولائحة تنظيمية تخلو من التمييز؛ وهنا أيضاً، نجد أن التنسيق بين دول الاتحاد الأوربي مهم، وأن العملية التي تستهدف تدخل الولايات المتحدة الأمريكية، يمكنها أن تساعد في ذلك أيضاً.

ربط أوربا بآسيا

تختلف واشنطن وحلفاؤها بشدة حول دور روسيا في أمن الطاقة الأوربي؛ فالكثير من دول الاتحاد الأوربي شغوف بالحصول على أكبر قدر من الغاز من أي مصدر متاح، وهذا الموقف المتكرر يضع الدول في تضاد والولايات المتحدة الأمريكية التي ركزت مقاربتها على تخفيض اعتماد أوربا على روسيا؛ بوصفها مزوداً، بدلاً من رفع الإمدادات الكلية إلى الحد الأقصى.

وتقوم استراتيجية واشنطن على تأسيس ممر طاقة شرقي – غربي، من بحر قزوين إلى أوربا، بالالتفاف حول كل من روسيا وإيران، ويساند الاتحاد الأوربي أيضاً، ما يسميه ممر الغاز الجنوبي؛ بوصفه عنصراً في حملته لتنويع الإمدادات، كما أن خط أنابيب باكو – تبليسي – جيهان النفطي، الذي بُدِئ العمل به عام 2006، وتبعه خط أنابيب باكو – تبليسي – أرضروم (أو جنوب القوقاز) للغاز بفترة قصيرة، كان جزءاً حاسماً، وناجحاً جداً من الناحية الاستراتيجية، وقد أنشأ خطُّ أنابيب باكو – تبليسي – جيهان، الذي يشمل في النهاية كازاخستان وأذربيجان وجورجيا وتركيا، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، قناةً لنقل مليون برميل في اليوم من النفط الخام، من أذربيجان وكازاخستان إلى تركيا التي يشحن منها بالناقلات إلى الاتحاد الأوربي، ويحمل خط أنابيب باكو – تبليسي – أرضروم، الموازي تقريباً 8.8 مليارات متر مكعب في السنة من الغاز الكازاخستاني والغاز الأذري إلى تركيا.

قد ترغب واشنطن كثيراً في توسيع كمية الغاز من بحر قزوين الذي ينقل إلى أوربا، ولديها خطط طموح؛ للحصول على إمدادات جديدة من أذربيجان وآسيا الوسطى،

ولاسيما كازاخستان، وتركمانستان، ونقله إلى تركيا عبر خط أنابيب جديد تحت بحر قزوين، (سمي خط أنابيب عبر - بحر قزوين)؛ إثر وصول الغاز إلى تركيا، يرسل إلى أوربا عبر خط أنابيب جديد حديث البناء يعرف باسم نابوكو، وهو مصمم لكي يمتد من أرضروم في تركيا، (وهي المحطة النهائية لخط أنابيب باكو - تبليسي - أرضروم) عبر بلغاريا، ورومانيا، وهنغاريا، قبل أن ينتهي في بومجارتن في النمسا، وإذا بني خط نابوكو فسوف ينقل في النهاية 31 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً إلى السوق الأوربية، ومن سوء الطالع، حتى ما بعد أزمة كانون الثاني/ يناير عام 2009، أن نابوكو لن يكون عملياً في المدى القريب أو المدى المتوسط، فهو مكلف جداً، ومعقد سياسياً، والأهم من ذلك، أن أي جهة لما تحدد حتى الآن مصدر الغاز.

لقد طورت روسيا مقدماً - خلافاً لمحاولاتها وقف خط أنابيب باكو - تبليسي - جيهان، في تسعينيات القرن العشرين - مشروعها الخاص لمكافحة جاذبية خط نابوكو للزبائن المحتملين، ودول العبور، وهو خط ساوث ستريم، ومع حجم مقدر، يبلغ 30 مليار متر مكعب مثل حجم نابوكو تقريباً، فإن ساوث ستريم سوف تشيده غازبروم، وشركة الطاقة الإيطالية إيني، وسوف يمتد من محطة روسيا النهائية في نوفوروسيسك تحت البحر الأسود إلى بلغاريا؛ حيث ينقسم إلى فرع جنوبي عبر اليونان إلى إيطاليا، وفرع شمالي عبر سيبيريا، وهنغاريا، وسلوفينيا إلى النمسا.

إن مشروعي نابوكو وساوث ستريم متنافسان في بعض الوجوه؛ لأنهما صمما لتوفير الغاز نفسه بشكلٍ أساسي للأسواق نفسها، برغم أن بعض المحللين يشير بالفعل إلى أن المشروعين يمكن أن يثبتا أنهما متكاملان، ويمكنهما أن يساعدا في الإبقاء على أسعار الاستخدام النهائي منخفضة بتعزيز المنافسة، ومن المؤكد أن ساوث ستريم سوف يكون أكثر تكلفة، إزاء ما يتعلق بالتشييد، ومن الممكن أن تتضاعف تكلفته، ومادام تمويله يعتمد كثيراً على الكرملين، فإن الربحية الفورية لا تمثل عائقاً كبيراً، برغم أن الأزمة الاقتصادية المستمرة تعني أن تمويل المشروع يتعرض للخطر، أما نورد ستريم، الذي قطع شوطاً ومن المرجح له أن يدر ربحاً، فهو في وضع أفضل.

إن مستوى الحواجز التي يواجهها مشروع خط نابوكو أعلى؛ فإثر حرب صيف عام 2008 في جورجيا، جعلت المخاطر السياسية والاقتصادية شركات كثيرة تفكر ثانية في المشاركة؛[23] وبشكل أوسع، غذت الحرب انطباعاً، مفاده: أن النفوذ الغربي على طول حدود روسيا يظل ضعيفاً؛ وهذا يجعل قادة الكثير من دول بحر قزوين يمانعون التزام المشروع.

وتُلخَّص المشكلات التي يواجهها نابوكو – وهي الأكثر خطورة – بتحديد مصدر الغاز، وفي أوقات كثيرة تم اقتراح دول، تشمل: كازاخستان، وتركمانستان، وأذربيجان، ومصر، والعراق، مصادرَ محتملة لغاز نابوكو، وبرغم ذلك، فإن أياً من هذه الدول – بخلاف أذربيجان – لم يظهر أي اهتمام معزز بالتزام أحجام كبيرة من الغاز للأسواق الأوربية، وكانت إدارة بوش تؤمن أن أذربيجان – بمساعدة قليلة من العراق – تستطيع أن توفر ما يكفي من الغاز لملء خط الأنابيب،[24] ويعد الكثير من الجيولوجيين وموظفي الطاقة التنفيذيين أقل تفاؤلاً بشأن فرط الاعتماد على دولة تورث الحكم؛ مثل: أذربيجان وهي المليئة بالمتاعب، كما يشكل ذلك قلقاً للمستهلكين المحتملين، وبرغم أن باكو تساند نابوكو بقوة، فإن قيادتها تعارض أيضاً فكرة الاعتماد كلياً على ممر تصدير واحد، وكانت تتفاوض وروسيا، إضافة إلى قوى خارجية؛ مثل: تركيا، وإيران، وإسرائيل، على الاحتمالات الإضافية،[25] كانت روسيا أيضاً تمارس ضغطاً قوياً على باكو؛ لكي تصدر المزيد من غازها عبر خطوط الأنابيب الروسية.

وبناء على ذلك، يبدو أن تأمين الغاز من آسيا الوسطى أو – بقدر أقل من الاحتمالية – من الدول العربية في الشرق الأوسط، شيء حاسم الأهمية بالنسبة إلى نجاح نابوكو، وتملك ثلاث من دول آسيا الوسطى – وهي: كازاخستان، وتركمانستان، وأوزبكستان – احتياطيات كبيرة من الغاز يمكن استخدامها لتوفير الكميات الضرورية لملء نابوكو، شرط أن تحصل على سعر مرتفع بقدر كافٍ، وقابل للاستمرارية، وأن تكون مشروعات خطوط الأنابيب ممولة بشكل جيد، ويكمن التحدي في إقناعها بالمشاركة وفي تحريك ما تملكه من غاز عبر بحر قزوين وحوله إلى تركيا؛ وقد باءت بالإخفاق حتى الآن محاولات

الولايات المتحدة الأمريكية؛ لإلحاق كازاخستان، وتركمانستان، بمشروع نابوكو/ عبر بحر قزوين Nabucco/TCP.

وبخلاف خط أنابيب تركمانستان – إيران الصغير، فإن كل غاز آسيا الوسطى يتم تصديره في الوقت الراهن عبر روسيا، وقد تحركت موسكو بتصميم للمحافظة على وضعها إزاء ذلك، وفي أيار/ مايو عام 2007، توصلت غازبروم إلى صفقة مع عشق أباد والآستانة؛ لتشييد خط أنابيب سابق لخط أنابيب بحر قزوين، بطول ساحل البحر، وفي وقت أقرب، وافقت غازبروم على أن تدفع أسعاراً أوربية لغاز آسيا الوسطى، (نحو 340 دولاراً أمريكياً لكل مليار متر مكعب)، وهذا يستبق حصول الشركات الأوربية على موضع قدم، ويحد من قدرات دول؛ مثل: أوكرانيا على الاستمرار في المطالبة بدعم للأسعار، كما أن عجز الغرب عن حماية جورجيا من روسيا خلال حرب صيف عام 2008، عمق حذر قادة آسيا الوسطى، حيال الاعتماد على الدعم الغربي ضد روسيا.

إذا لم يؤمن نابوكو غاز آسيا الوسطى، فإن البديل الواضح هو إيران التي تسيطر على ثالث أكبر احتياطات من الغاز الطبيعي في العالم بعد روسيا وقطر، وبرغم ذلك تظل إيران لعنة بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ بسبب برنامجها النووي، ودورها في تعزيز الاضطراب في الشرق الأوسط، وقد رأى بعض القادة الأوربيين أن فتح نابوكو للغاز الإيراني هو السبيل الوحيدة لجعل المشروع قابلاً للحياة.

وفي غياب تقدم أساسي في العلاقات بين واشنطن وطهران، فإن المشاركة الإيرانية سوف تمثل هزيمة كبرى للسياسة الخارجية الأمريكية، وقد تفضل واشنطن ألا تبني خط الأنابيب أساساً،[26] ولا يتودد مديرو نابوكو لإيران فحسب، ولكنَّ لروسيا أيضاً؛ بوصفها مزوداً؛ الحقّ كذلك! لقد سعت روسيا للانضمام إلى مشروع نابوكو بأحجام مختلفة، حتى عندما كانت تواصل بناء الدعم السياسي لساوث ستريم، وقد أشار رئيس غازبروم ألكسي ميلر إلى أن الشركة قد تكون مهتمة بأن تصبح شريكاً في الاتحاد المالي لنابوكو، وقد رحب بعض المحللين الأوربيين بهذا الاحتمال، ولكن ذلك يمكنه أن يقوض دعم المشروع في واشنطن تماماً.[27]

والمشكلة الأخيرة لنابوكو هي تركيا؛ فعلى الرغم من أن تركيا لا تنتج غازاً خاصاً بها، فهي جزء مهم جداً من ممر العبور لكل من: مشروع نابوكو، ومشروعي باكو - تبليسي - جيهان، وباكو - تبليسي - أرضروم، ولها مصلحة في نابوكو عبر شركة بوتاس للطاقة المملوكة للدولة، وهي التي لها حصة تبلغ 16.7٪ في الكونسورتيوم أو الاتحاد المالي، ولكن تركيا تواصل سد الطريق أمام المفاوضات من أجل إطار عملي قانوني مشترك يسمح لخط الأنابيب بالتحرك إلى الأمام، وفي غضون ذلك، يحذر الكثير من دول جنوب شرقي أوربا من دور أنقرة المحوري؛ وفي الجوهر، ترجع شكاوى هذه الدول ضد تركيا، صدى شكاوى أوكرانيا وبيلاروسيا ضد روسيا؛ فقد كانت جارتها الكبرى على استعداد لقطع إمدادات الطاقة لكي تحصل على تنازلات سياسية، كما أن دولاً؛ مثل: اليونان وبلغاريا وهنغاريا تخشى زيادة اعتمادها على تركيا، وترى أن ساوث ستريم، الذي سوف يمر تحت البحر الأسود قبل أن يصل إلى الساحل في فارنا ببلغاريا، وسيلة لتنويع إمداداتها من الغاز، ويخفض الاعتماد على أنقرة.

وعلى الرغم من أن نابوكو يمكنه أن يسهم في أمن الطاقة الأوربي، فإن منفعته - بوصفه أداة للسياسة الخارجية الأمريكية - محدودة جداً؛ بسبب الشكوك التي تحيط بقابليته للحياة من دون الغاز الروسي أو الغاز الإيراني، وبسبب الأهداف التي تبدو غير متسقة عند واشنطن، وكذلك الاتحاد المالي لنابوكو، من دون أن نذكر الإطار الزمني غير المؤكد؛ ولكل هذه الأسباب، فإن نابوكو ليس حلاً واقعياً لمخاوف أمن الطاقة الأوربي في العقد اللاحق وما بعده، حتى بعد أن مدت أزمة الغاز الروسية - الأوكرانية سعي أوربا لمصادر جديدة للغاز بصورة ملحة جديدة؛ لقد حرفَ التركيز الأحادي الانتباه - بالأحرى - عن خيارات أخرى وأكثر جدوى.

منطقة بحر قزوين

إن منطقة بحر قزوين تعد مركزية في أي مناقشة حول تنويع إمدادات أوربا من الطاقة، ودول بحر قزوين الساحلية، وهي: أذربيجان، وكازاخستان، وتركمانستان، مهمة - بخلاف روسيا وإيران - بوصفها أكبر مصدر غير روسي للنفط والغاز بالنسبة إلى

أوربا؛ ومن سوء الطالع، أن حققت الدول الغربية القليل من النجاح في المنطقة بخلاف أذربيجان؛ وذلك لأنها عجزت إلى حد كبير عن تصميم مشروع يرى قادة المنطقة أنه مفيد، وتكمن المشكلة في الجغرافيا؛ فروسيا أكثر قرباً، وتاريخ بنية خطوط الأنابيب في المنطقة يرجع إلى فترة السوفييت، فمن السهل جداً بالنسبة إلى تركمانستان، وكازاخستان، تصدير المصادر الهيدروكربونية الخاصة بها عبر روسيا، وتحتاج الحكومات الغربية والشركات الغربية إلى جهد أكثر تنسيقاً؛ لكي تصل إلى موارد التنقيب والاستخراج، وخاصة في تركمانستان.

وأذربيجان منتج رئيسي للنفط، وكان إنتاجها قد بلغ 860 ألف برميل في اليوم عام 2007، وهي مصدر متزايد الأهمية للغاز الطبيعي؛ والفضل في ذلك يرجع إلى المخزونات في ساحلها على بحر قزوين،[28] ومع تشييد خطي أنابيب باكو – تبليسي – جيهان، وباكو – تبليسي – أرضروم، في وقت مبكر من هذا العقد، أفلتت باكو من اعتمادها اقتصادياً واستراتيجياً على روسيا، وقد أخذت أذربيجان تصدر بالفعل الغاز إلى جورجيا وتركيا، ومع التطوير الإضافي لحقل شاه دينيز العملاق، وتشييد وصلات خط أنابيب، تم التخطيط لها، إلى اليونان وإيطاليا في المستقبل المتوسط، سوف يدخل الغاز الأذري أسواق الاتحاد الأوربي في العقد القادم.

ومع إنتاج يبلغ نحو 1.4 مليون برميل في اليوم، تعد كازاخستان أكبر منتج للنفط في منطقة بحر قزوين، ويعتمد اقتصاد الدولة بشدة على مبيعات النفط في الخارج، وهي تنتج أيضاً كمية كبيرة من الغاز الطبيعي، (برغم أن القليل منه يصدر في الوقت الراهن)، وبشكل رئيسي من حقلي: تنجيز، وكارشاجاناك البريين اللذين تشغلهما اتحادات مالية دولية،[29] وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ زمن طويل لاستقطاب كازاخستان؛ بوصفها مزوداً لخط أنابيب باكو – تبليسي – جيهان، وتواصل مناقشة سبل إدخال كازاخستان في مشروع نابوكو، برغم أن الآستانة دأبت على ألا تلتزمه؛[30] ومن المرجح أن تقتضي مشاركة كازاخستان تشييد خط أنابيب غير مؤكد عبر بحر قزوين، يربط حقول كازاخستان البحرية بمحطة التصدير النهائية في باكو.

وتملك تركمانستان نفطاً أقل، ولكنها تملك قدراً أكبر من الغاز، (بلغ 72.3 مليار متر مكعب عام 2007)، وطوال العقد الماضي كانت تركمانستان إلى حد ما، عاملاً لا يمكن التنبؤ به؛ بسبب الحكم الغريب الأطوار لصابر مراد نيازوف الذي كان رئيساً مدى الحياة، ونجاح روسيا في وضع غاز تركمانستان في خطوط الأنابيب تحت السيطرة الروسية،[31] ولقد كانت روسيا بفضل سيطرتها على ممرات التصدير إلى خارج تركمانستان، قادرة على شراء الغاز التركماني بسعر مخفض، وتستطيع بعد ذلك بيعه في الخارج وتحقيق ربح ملموس، ومع وفاة نيازوف في كانون الأول/ ديسمبر عام 2006، أصبحت تركمانستان مرة أخرى عاملاً حاسم الأهمية في دبلوماسية طاقة بحر قزوين؛ كون النظام الجديد في عشق أباد سعى لتقليد الكازاخستانيين في الموازنة بين روسيا والقوى الخارجية.

ويبدو أن الرئيس الجديد قربانجولي برديموك حميدوف يتصف بالتناقض، حيال وضع روسيا المسيطر في تركمانستان، وبرغم أن التمويل يظل إشكالياً، فقد أخذ يستكشف خطوط أنابيب جديدة إلى إيران، وجنوب آسيا، والصين، وفي نيسان/ إبريل عام 2008، أخبر الرئيسي التركماني وفداً رفيع المستوى من الاتحاد الأوربي بأنه ملتزم تطويرَ آلية لتصدير الغاز التركماني إلى أوربا مباشرة، وعرض تزويدها بـ10 مليارات متر مكعب في وقت قريب كعام 2009،[32] ويشكك الكثير من المسؤولين في أن أياً من الكميات، أو أياً من الالتزام السياسي، سوف يُحقّقان في مثل هذا الوقت القصير.

لقد اعترف الرئيس التركماني الجديد - برغم محاولاته التودد إلى أوربا،أيضاً - بأن حاجة تركمانستان إلى روسيا سوف تستمر؛ لأسباب اقتصادية وسياسية أيضاً، وفي أيار/ مايو عام 2007، وقع حميدوف اتفاقية مع بوتين والرئيس الكازاخستاني نور سلطان نزارباييف لبناء خط الأنابيب الجديد "ما قبل - قزوين"، حول الساحل الشمالي من البحر؛ وهذا يوفر كمية 30 مليار متر مكعب إضافية في السنة لروسيا؛ (ومن هناك إلى أوربا) عبر كازاخستان؛ وعلى الرغم من أن حميدوف يصر على أنه يبقى منفتحاً بالنسبة إلى فكرة الإسهام في مشروع نابوكو وإزاء ممر شرقي - غربي للغاز، فيبدو أن فترة البدء وفترة الانتهاء من العمل الأقصر، وقرب السوق الروسية، أمور قد جعلت لخط أنابيب ما

قبل - قزوين أسبقية، ويشك معظم المحللين أيضاً في أن تركمانستان تستطيع أن تنتج غازاً كافياً في المستقبل القريب؛ لكي تتكيف مع كل من: ممر ما قبل - قزوين، وخط أنابيب عبر - قزوين/ نابوكو.

وتعكس اتفاقية بناء خط أنابيب ما قبل - قزوين، وتردد عشق أباد، إزاء ما يتعلق بنابوكو، عجز الغرب عن تزويد تركمانستان ببدائل جذابة؛ وعلى نحو خاص، جعلت الشكوك حول قابلية خط أنابيب عبر - قزوين ونابوكو عشق أباد حذرة في السماح للشركات الغربية بدخول التنقيب والاستخراج في البلاد، وإذا كان للغرب أن يكسب منفذاً غير مقيد إلى غاز تركمانستان، فإن عليه أن يقدم اقتراحاً يتصف بالمصداقية بنقل الغاز إلى الأسواق، إضافة إلى ضمان التمويل؛ لكي يؤمن بناء خطوط الأنابيب، ومن الواضح أن المناخ المالي الصعب يحد من توافر رأس المال الاستثماري، ولكن تأثيراته في روسيا أكثر قسوة، أما من الناحية الكامنة فإن الشكوك حول قدرة روسيا على التحرك سريعاً في خط أنابيب ما قبل - قزوين، تخلق فرصة للحكومات الغربية لترويج بدائلها في عشق أباد.

استنتاجات وتوصيات

بالنسبة إلى الغرب فإن بروز روسيا؛ بوصفها قوة مهيمنة في سياسة الطاقة الأوراسية هو تحدٍ وفرصة في آنٍ واحد؛ فعلى الرغم من أن روسيا شريك إشكالي بطرائق عدة، فإنها تستطيع الإسهام في تحسين أمن الطاقة لحلفاء واشنطن الأوربيين، وبقدر أكبر، القوقاز وآسيا الوسطى؛ وفي ضوء عدم الاستقرار المتنامي في الشرق الأوسط، سوف تحسن الولايات المتحدة الأمريكية صنيعاً بالتفكير في طريقة لتحريك ما تملكه روسيا من نفط وغاز؛ لكي توسع إمدادات الطاقة المتاحة، وسوف يتطلب فعل ذلك تأسيس إطار عملي؛ لكي تكون روسيا مشاركاً في أسواق النفط والغاز الأوربية، والوقاية ضد خطر أن يحدث نقص في الإمدادات الروسية؛ لأي من الأسباب السياسية أو الفنية.

وبناء على ذلك، يجب أن يتبنى الغرب استراتيجية تقوم على مبادئ التكامل والتنويع، وإذا تم تبنيها بالتزامن فإن هذه المبادئ يمكنها أن تكون متبادلة: سوف يقلل التكامل أثر التنويع في العلاقات بروسيا، وسوف يضمن التنويع ألا يزيد التكامل إزاء روسيا بذلك الاعتماد الأوربي عليها، وسوف يستغرق التنويع الذي سيتطلب بنية تحتية جديدة؛ مثل: خطوط الأنابيب، والمحطات النهائية للغاز الطبيعي المسال، ومحطات الطاقة النووية، وقتاً أكثر، غير أن خطة التنويع ذات المصداقية والواقعية، يمكنها أن تقلل صعوبات المدى القصير المحتملة؛ لدمج روسيا بشكل إضافي في الأسواق الأوربية، وهذه عملية تتطلب الخطوة الأولى فيها تغيير قوانين اللعبة فقط، والحواجز أمامها سياسية أكثر منها طبيعية.

وتُمثّل الخطوة الأولى للتكامل بأن تعترف الحكومات الأوربية أولاً، بأن أمن الطاقة هو اهتمام مشترك يمكن معالجته بشكل كافٍ على مستوى الاتحاد الأوربي فقط، (لقد حققت أزمة الغاز الأخيرة الكثير بالنسبة إلى تقوية قضية العمل المشترك)، وثانياً، بأنه في المستقبل المنظور يمثل الاعتماد المتبادل إزاء روسيا واقعاً لا فرار منه، وينبغي أن تشجع المفوضية الأوربية في بروكسل بالتعاون والحكومات الأوربية، خلقَ إطار عملي تنظيمي لكل أوربا، وشبكة متكاملة من خطوط أنابيب غاز للترابط البيني، لقد أخذت بروكسل تتحرك بالفعل في الاتجاه الصحيح، ولكنها تحتاج إلى المزيد من التعاون لدى الدول الأعضاء في الاتحاد

الأوربي، وخاصة القوى الأوربية الغربية الكبرى، وتوافر حوافز مالية أفضل؛ لبناء الخطوط الواصلة بينها، وتحتاج أوربا أيضاً؛ للتركيز على دمج روسيا في أسواق الطاقة الأوربية، إلى تأسيس مجموعة قوانين متسقة يمكن فرضها، بحيث تحكم مشاركة روسيا في السوق.

ينبغي أن يكون خلق ممر طاقة شرقي – غربي جديد جزءاً من استراتيجية تنويع، لا الاستراتيجية كلها، وعلى الرغم من أن واشنطن وبروكسل محقتان في مواصلة الضغط من أجل نابوكو في المدى الطويل، وخاصة إذا كانتا تستطيعان تأمين غاز آمن من شمال إفريقيا والشرق الأوسط – (يبدو خط أنابيب عبر – قزوين خيالياً بشكل متزايد) – فهما في حاجة إلى اتخاذ خطوات إضافية في المدى القصير؛ لتخفيض العواقب السلبية المحتملة للمبادرات الروسية المنافسة؛ مثل: نورد ستريم وساوث ستريم؛ ويعني ذلك على نحو خاص، ضرورة السعي وراء التكامل في المدى القريب، بينما تمضي عملية التنويع الأكثر صعوبة فنياً إلى الأمام.

للطاقة الروسية بالطبع، قدر أقل من الأهمية المباشرة بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية من أوربا، وهذا يحد من فرص المواجهة الأمريكية المباشرة ضد روسيا في قضايا الطاقة، وقد أبدت روسيا القليل من الاهتمام بتعزيز حوار مع واشنطن؛ لأنها لا تملك إلا تقديم القليل؛ وبرغم ذلك، تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية أن تعمل بشكل وثيق مع أوربا؛ لتشجيع التنسيق في التعامل وروسيا، ويمكنها أيضاً تحسين فرص بناء خطوط أنابيب؛ مثل: نابوكو، باستخدام الضغط على الدول الواقعة على طول خط الأنابيب للتعاون، وبمساعدة الشركات في جمع اقتراحات مشروع جذاب، يمكنه أن يساعدها في الحصول على موضع قدم، في دول بحر قزوين غير الروسية.

التكامل

يجب أن يعمل التكامل على مستويين: خلق إطار عملي أوربي مشترك للطاقة، وخاصة في قطاع الغاز، وعلى المستوى الثاني ربط قطاع الطاقة الروسي بشكل أكثر التصاقاً بأوربا، ويتطلب دمج روسيا بنجاح فوق كل شيء أن تعالج أوربا العوامل البنيوية التي تسمح للاعتماد على روسيا بأن يكون ليس فقط تحدياً اقتصادياً بل عائقاً استراتيجياً أيضاً، وفي مركز

الضعف الاستراتيجي الأوربي، نجد أن مستوى انكشاف أعضاء الاتحاد الأوربي يختلف بشكل جذري، وأن الحكومات الوطنية - إلى حد كبير - هي التي تضع سياسات الطاقة لا المفوضية في بروكسل؛ ويعني هذا التفكك أن الحكومات المختلفة تنظر إلى التحدي الروسي بشكل مختلف، وتتبع استراتيجيات وطنية، هي على أفضل الأحوال غير منسقة، وفي أسوأ حالاتها مضرة بصورة متبادلة، إن بناء سوق واحدة للغاز أمر ملح، إذا كان للاتحاد الأوربي أن يدمج روسيا بشكل إضافي، ومن دون سوق واحدة، سوف تظل روسيا قادرة على اتباع استراتيجية فرق تسد داخل أوربا، وسوف تساعد السوق الأوربية الموحدة في معادلة الاعتماد بين روسيا وأوربا، وتنحاز إلى مصالح الدول الأوربية في الوقت نفسه.

في العقد الماضي تم وقف الكثير من الدول الكبرى التي تتمتع بعلاقات وثيقة بموسكو - وهي: ألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا خاصة - خطوات للتكامل الحقيقي، وبرغم ذلك، فإن الظروف أخذت تلتقي عام 2009، بحيث تجعل للعمل المنسق إمكانية واقعية متزايدة، وتفضل الحكومة التشيكية، التي كانت تتولى رئاسة الاتحاد الأوربي خلال النصف الأول من عام 2009، تكاملاً أكبر في سوق الغاز، وتدعم خططاً لبناء شبكة من خطوط توصيل الغاز للتغلب على اعتماد أوربا غير المتساوي على روسيا، وتواجه شركة غازبروم قيوداً على الإنتاج في المدى الطويل، وتُلخَّص مشكلتها الحالية بفرط الإمدادات، مقابل الطلب المتناقص، ويبدو أن تداعيات الأزمة بين روسيا وأوكرانيا في كانون الثاني/ يناير عام 2009، قد غيرت أيضاً المشهد السياسي، مع إصرار قادة الاتحاد الأوربي على استجابة مشتركة، بل إن الحكومة الألمانية أشارت إلى أنها سوف تكون منفتحة تجاه قدر أكبر من التنسيق داخل الاتحاد الأوربي؛[33] إن هذا الالتقاء المواتي للظروف لن يدوم إلى الأبد، ومن المهم - بناء على ذلك - أن يستفيد الاتحاد الأوربي وأعضاؤه من الفرصة القائمة.

دعم سوق متكاملة للغاز في أوربا

حتى يتم دمج روسيا بفاعلية في سوق الطاقة الأوربية ينبغي أن يشيد الاتحاد الأوربي أولاً سوقاً متكاملة للغاز الطبيعي، وهذه مهمة بالغة التعقيد، وقد اتبعها الاتحاد الأوربي طوال الأعوام الخمسة عشر المنصرمة؛ ويمثل الافتقار إلى التنسيق داخل أوربا إشكالية

خاصة في قطاع الغاز؛ حيث تتنافس الدول فرادى كثيراً ضد بعضها بعضاً؛ بحثاً عن صفقات مواتية مع روسيا، وسوف يتفاقم هذا التفكك في المصالح بشكل علني، حالَ بناء نورد ستريم وساوث ستريم – ويجد هذان دعماً قوياً من دول؛ مثل: ألمانيا وإيطاليا – وحالَ تم تحييد دول العبور الراهنة؛ مثل: بولندة من تدفق الغاز الروسي إلى أوربا.

تعطي مقاربة بروكسل للطاقة المنافسةَ أولويةً حالياً، على حساب الأمن، وهذا يسمح للدول التي تعارض فكرة تكامل السوق بمواصلة وضع الحواجز، وقد قاوم بعض الحكومات الأوربية، (وخاصة فرنسا، وألمانيا من دون أن يكون ذلك مقصوراً عليهما)، التخلي عن السيطرة على تنظيم سوق الغاز، وفصل الأسعار، وتأسيس شبكة متكاملة للإمدادات، والمشكلة – كما يقر بذلك الجميع – سياسية؛ وهي الفوز بالدعم الفرنسي والدعم الألماني لفصل الأسعار والتنظيم عبر أوربا،[34] وسوف يساعد التعامل بالنسبة إلى مسألة تكامل السوق؛ بوصفها قضية أمن في الأساس – وهي تقوية الارتباط على مستوى الاتحاد الأوربي بين المنافسة وبيروقراطيات السياسة الخارجية – في وضع الأسس لمقاربة أكثر نشاطاً، ومبادرة تشمل الأهداف السياسية الرئيسية الخمسة العريضة الآتية:

ابتداع إطار عملي تنظيمي مشترك Perpetuating

يقلل إضفاء الاستمرارية على المقاربات التنظيمية الوطنية، القدرة على وقاية الدول التي تعتمد بشدة على روسيا من صدمات الإمدادات، وسوف يسمح الإطار العملي التنظيمي المشترك بالتنسيق على مستوى الاتحاد الأوربي، ويخلق سوقاً ذات سيولة كبرى؛ لتمكين إمدادات الغاز من الانتقال والتبادل بين الدول الأعضاء، ويعد تأسيس شبكة أوربية لمشغلي نظام نقل الغاز ووكالة التعاون بين منظمي الطاقة خطوتين في الاتجاه الصحيح، ولكن أهدافهما تظل مبهمة جداً؛ فالشبكة الأوربية لمشغلي نظام نقل الغاز تقتضي قبولاً طوعياً من المشغلين الوطنيين، والكثير من هؤلاء يعارض تكامل السوق؛ لتنفيذ قوانينها، كما أنها لا تملك سلطة لمعالجة وجوه عدم الاتساق القانونية مقابل وجوه عدم الاتساق التنظيمي.

ويمكن معالجة وجوه الضعف هذه، بواسطة المفوضية الأوربية فقط؛ فهي التي ينبغي – في سياق تركيزها المكثف على قضايا أمن الإمدادات – أن تعمل مع الشبكة الأوربية

لمشغلي نظام نقل الغاز، ومختلف السلطات الوطنية لمراقبة تنفيذ القوانين الجديدة وتطويرها، وينبغي للتركيز على أمن الإمدادات أن يكون بديلاً من النمو أو الاستدامة، كما ينبغي كذلك، للشبكة الأوربية لمشغلي نظام نقل الغاز، وهي التي تتولى مسؤولية تنسيق استثمار المشغلين، أن تعطي الاستثمار في خطوط أنابيب توصيل الطاقة في الأجزاء الضعيفة من القارة، الأولوية، وفي غضون ذلك، يجب أن تعطى وكالة التعاون بين منظمي الطاقة تفويضاً قوياً؛ لتضع لوائح سوق الغاز، بما في ذلك سلطة تجاوز المنظمين الوطنيين في القضايا التي ترتبط بأمن الإمدادات، وتشغيل نظم النقل العابرة للحدود.

تشييد شبكة من خطوط أنابيب موصلات الغاز بدءاً بجنوب شرق أوربا

إن تحصين الدول التي تعتمد كثيراً على ممر روسيا – بيلاروسيا – أوكرانيا، القائم، ضد حالات الانقطاع يتطلب القدرة على نقل الغاز بسرعة وفاعلية وسط الدول الأوربية، وهذا نفسه يتطلب خطوط أنابيب توصيل، يمكن تشغيلها في أوقات الأزمة، وقد تنازلت غازبروم بالفعل عن أحد المعيقات الرئيسية؛ وهو – تحديداً – وجود فقرات مقيدة لوجهات التوصيل في عقودها الخاصة؛ وهذا يسمح بإعادة بيع غازها داخل أوربا؛[35] وإثر بناء خطوط الأنابيب في مواضعها، فإن الغاز يستطيع الانسياب بحرية.

ومع ذلك، ينبغي أن تعطي بروكسل دعمها سياسياً ومالياً لغازبروم؛ كون تشييد خطوط هذه الأنابيب مكلفاً، وصعباً سياسياً؛ وهناك مثال واحد مهم هو المبادرة الهنغارية المعروفة باسم نظام النقل الأوربي الجديد لإنشاء شبكة إقليمية في جنوب شرق أوربا، وإذا نجح نظام النقل الأوربي الجديد، فسوف يمكن بروكسل، (وبودابست) أن تستخدمها إطاراً عملياً للتوسع الإضافي.[36]

سوف يخلق نظام النقل الأوربي الجديد مشغلاً واحداً لخطوط الأنابيب التي تغطي معظم جنوب شرق أوربا، وسوف يعزز هذا الكيان قوة إبرام الصفقات في المفاوضات مع غازبروم، (وخاصة حول تشييد ساوث ستريم)، ويخلق سوقاً إقليمية كبرى، وأكثر تأثيراً في جذب رأس المال الاستثماري من الأسواق الوطنية الصغرى الحالية، وقد أبدت هنغاريا،

والبوسنة - والهرسك، ورومانيا، وبلغاريا، وسلوفينيا، وصربيا حتى الآن، الاهتمام، برغم أن النمسا استبعدت المشاركة في الوقت الحالي.

وتدعم المفوضية الأوربية بالفعل نظام النقل الأوربي الجديد، ولكن هناك حاجة إلى أن تقوم بالمزيد؛ لكي تسهل الحواجز القانونية والتنظيمية، وتؤمن تمويل المراحل الابتدائية من تشييد خط الأنابيب، ومادامت المعيقات التنظيمية والمالية لنظام النقل الأوربي الجديد قد أضحت ظاهرة، فإن التاريخ المستهدف لإكماله قد قدم فعلاً، وهناك حاجة إلى قيادة من بروكسل لكي تتعامل وهذه العوائق، وتستطيع المفوضية الأوربية أن تبدأ بإعفاء هذا النظام، ومشروعات التكامل الإقليمية المشابهة، من فصل الأسعار المفروضة على المشغلين غير الوطنيين؛ وبعدئذٍ ينبغي لها أن تبدأ العمل مع السلطات الإقليمية والشبكة الأوربية لمشغلي نظام نقل الغاز؛ لتطوير جدول زمني لإكمال مراحل تنفيذ نظام النقل الأوربي الجديد المختلفة، وإجراء استشارات نظامية مع المشغلين الإقليميين؛ لضمان أن يتم الوفاء بالتواريخ النهائية، وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تعين مسؤولاً واحداً يتولى أمر نظام النقل الأوربي الجديد مع تفويض ثلاثي؛ لكي:

- يتم تأسيس التناغم القانوني والانسجام التنظيمي وسط الدول المشاركة، بما في ذلك صربيا التي لا تحظى بعضوية الاتحاد الأوربي.
- يوفر إجراء حوار مكثف مع الدول التي نشأت من تفكك يوغسلافيا، والتي يستمر عدم الثقة المتبادل بينها، في الحد من التعاون.
- يستمر السعي للتغلب على المعارضات: النمساوية، والألمانية، واليونانية، للمشاركة في المشروع. (تملك اليونان محطة وصول نهائي؛ لإعادة تغويز الغاز الطبيعي المسال، يمكن استخدامها لمد نظام النقل الأوربي الجديد).

أما من الناحية المالية، فهناك حاجة إلى أن يشتق الاتحاد الأوربي آليات تأمين؛ لكي يضمن بقاء خطوط الأنابيب المصممة للعمل فقط، حالَ انقطاع الإمدادات، مربحة عندما تكون الأسعار طبيعية، وينبغي للتنسيق أن يشجع المشغلين الإقليميين؛ لكي يخططوا قرارات الاستثمار، ومع إحكام القروض على نحو متزايد، ينبغي للاتحاد الأوربي نفسه أن

يكون مستعداً للمساعدة في ضمانات القروض، وغيرها من أنواع المساعدات المالية عبر البنك الأوربي؛ لإعادة الإعمار والتنمية، ومع ذكرى أزمة كانون الثاني/ يناير، يحتاج القادة الأوربيون إلى أن يلبوا النداء أخيراً.

السعي وراء الملكية التامة لفصل الأسعار

إذا كانت المرحلة الأولى من استراتيجية الاتحاد الأوربي للتكامل ينبغي أن تركز على التناغم الداخلي في الاتحاد، وخلق بنية تحتية عبر - قومية، فإن المرحلة الثانية يجب أن تركز على الدور الروسي في أسواق الطاقة الأوربية، وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية يدعمان تنوعاً أكبر بعيداً عن روسيا، فإن الواقع يُمثّل بأنه في المستقبل المنظور سوف تكون روسيا لا غنى عنها بالنسبة إلى الاقتصاد الأوربي؛ وبناء على ذلك، ينبغي لبروكسل أن تبحث عن طرائق؛ لربط موسكو بقدر أكبر من الصرامة بالإطار العملي القانوني والإطار التنظيمي للاتحاد الأوربي، ولاسيما في قطاع الغاز، كما أن التعامل وروسيا - بوصفها حالة خاصة - من خلال فرض لوائح خاصة بها؛ (مثل الفقرة السابقة المتعلقة بشركة غازبروم)، يعد أقل فاعلية من أن تكون هناك مجموعة من اللوائح التنظيمية المتفق عليها، وهي التي تنطبق على روسيا والدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي بالتساوي.

إن المنافسة الحقيقية تعني التأكد من أن غازبروم لا تعمل بميزة غير منصفة بناء على بنيتها الاحتكارية؛ ولهذا السبب يجب أن يتبنى الاتحاد الأوربي موقفاً واضحاً ومتسقاً في مصلحة المنافسة، وأن يصر فوق كل شيء على فصل أسعار عمليات غازبروم في الاتحاد الأوربي، غير أن بروكسل مادامت تسعى لفرض ذلك في الفقرة الخاصة بغازبروم، بدلاً من أن يكون جزءاً من حزمة شاملة لإصلاح سوق الطاقة، بحيث ينطبق بالتساوي على المؤسسات العامة للاتحاد الأوربي، فسوف يكون لديه القليل من القوة في موسكو؛ وبناء على ذلك فإن هناك حاجة إلى أن تتغلب المفوضية الأوربية على المعارضة الفرنسية، والمعارضة الألمانية، واحتكارات الطاقة الأخرى، وأن تفرض فصل الأسعار على كل الجهات بدلاً من التركيز على الفقرة المتعلقة بغازبروم أساساً للتسوية.

في البداية، دعا الاتحاد الأوربي في التوجيه الثالث المتعلق بالغاز - وهو الذي تم وضعه في الأجندة في أيلول/ سبتمبر عام 2007 - إلى الفصل التام للملكية، وفي مواجهة معارضة من فرنسا وألمانيا وحفنة من الدول الصغيرة، أرغمت المفوضية الأوربية على التراجع عن إنشاء نظام المشغلين المستقلين ISOs، الذي يسمح لشركات الطاقة الأوربية الكبيرة بالمحافظة على ملكية البنية التحتية للنقل، ولكنه، يترك القرارات الإدارية لمشغلي ذلك النظام،[37] وعلى المستوى الوطني، نجد أن هذا الخيار هو دون ما يرجى منه، من وجهة النظر المتعلقة بتشجيع المنافسة، كما أنه لا يفعل شيئاً في معالجة التحديات الأمنية التي تطرحها المشاركة الروسية في السوق الأوربية، وينبغي للنظام أن يستمر؛ بوصف ذلك جزءاً من التركيز المتزايد للاتحاد الأوربي على الأمن، وفي الإصرار على الفصل التام للملكية، بمعزل عن المشغلين العابرين للقوميات الجدد؛ مثل المشغل الذي أُسِّس في سياق نظام النقل الأوربي الجديد NETS.

تبني قواعد ثابتة للشفافية والتمسك بها

يمكن الاتحاد الأوربي تأمين الشفافية؛ بوصفها جزءاً من جهد جماعي فقط، وسوف يحتاج إلى أن يتبنى القواعد الضرورية ويفرضها في المفوضية الأوربية، أما ما يتعلق بروسيا، فسوف نجد أن بدء مفاوضات دخول منظمة التجارة العالمية التي أُجِّلت مؤقتاً، وتأمين شراكة جديدة، واتفاقية تعاون والاتحاد الأوربي، أدوات مهمة، ويجب على الاتحاد الأوربي أن يجعل الشفافية قضية مركزية في هذه المفاوضات، وأما ما يتعلق بأوكرانيا وغيرها من دول العبور، فينبغي للاتحاد الأوربي الترحيب بالانتقال التدريجي إلى أسعار السوق التي تم الاتفاق عليها؛ بوصفها جزءاً من صفقة لإنهاء أزمة كانون الثاني/ يناير عام 2009، والإبقاء على احتمال دمج أوكرانيا في النهاية في سوق طاقة مشتركة في الاتحاد الأوربي؛ لتخفيف عواقب الصدامات المستقبلية ضد روسيا، حالَ كانت أوكرانيا تستطيع التخلص من الفساد المتعلق بموضوع الغاز في نظامها السياسي.

ويجب - على نحو إضافي - أن يبقي الاتحاد الأوربي المفاوضات مع موسكو حول معاهدة ميثاق الطاقة حية، وكانت روسيا قد وقعت المعاهدة عام 1994، ولكنها لم

تصدقها؛ وتنبثق الاعتراضات الروسية من عدم استعداد غازبروم لقبول بروتوكول العبور في المعاهدة، وهو الذي يمكنه أن يؤسس مبدأ حرية العبور ويعرفه؛ وهذا يهدد ريع غازبروم من احتكارها خط الأنابيب،[38] وتقتضي معاهدة ميثاق الطاقة والبروتوكول من الدول الموقعة، ممارسة الشفافية، وعدم التمييز، وتوفير آلية لتسوية المنازعات بين الدول، وهناك عدد من الاعتراضات الروسية؛ منها: معارضة السماح بمنفذ أجنبي إلى خطوط أنابيبها، وتعريف العبور الذي يختلف عن تعريفه لدى الاتحاد الأوربي، ومع أن موسكو قد أعطت إشارات متضاربة عن استعدادها لتوقيع نص معدل من معاهدة ميثاق الطاقة، وبخاصة عندما ظلت أسعار النفط فوق 100 دولار أمريكي للبرميل، كان من المهم الإبقاء على تواصل العملية، وخاصة في ضوء انخفاض أسعار النفط الآن، وحتى إذا ثبت أن الاتفاقية مستحيلة، فإن الاستمرار في المفاوضات يعطي روسيا سبباً في مواصلة التزام الكثير من مبادئ معاهدة ميثاق الطاقة من دون خرق، ويخضعها ضمنياً للعواقب القانونية للانتهاكات.

التأكيد الرسمي على الاستعداد الأوربي للدخول في عقود خاصة بالغاز، وطويلة الأجل

إن اهتمام روسيا بشراء البنية التحتية الأوربية يتعلق كثيراً بالغموض حول رغبة الاتحاد الأوربي في إبرام عقود طويلة الأجل للإمدادات، وهذا عنصر إضافي لمطلب الأمن الذي تصر عليه موسكو، كما أن مثل هذه العقود التي تؤمن للمزودين سعراً مضموناً، وفق مبدأ ""خذ" – أو – "ادفع""، يعطي المزودين حافزاً للاستثمار في خطوط الأنابيب، وعناصر أخرى من البنية التحتية المكلفة التي تستغرق كثيراً من السنوات؛ لكي تدر ربحاً؛ وفي مواجهة الضغط للتخلي عن العقود الطويلة الأجل، إضافة إلى احتكارها خط أنابيب التصدير، سعت غازبروم للتحصن ضد تقلب الأسعار في أوربا، بشراء البنية التحتية للتوزيع، وهي التي تمنحها القدرة على تأمين مستوى نسبة مئوية أعظم من سعر المستخدم النهائي.

لقد تضمن جزء من استراتيجية الاتحاد الأوربي لتحرير سوق الغاز، محاولات لتوفير سوق فورية؛ بناء على العقود القصيرة الأجل المصممة؛ لكي تعطي المستخدم النهائي

خياراً أكبر، ولكن على حساب العائدات المضمونة للمـزودين؛ ولهـذا السـبب عارضـت مؤسسات الغاز الخاصة بكل من غازبروم والاتحـاد الأوربي الكثـير مـن أجنـدة التحريـر الخاصة بالاتحاد الأوربي، برغم عدم تضارب الأسواق الفورية والتحرير عموماً، والعقود الطويلة الأجل؛ وفي ضوء المخاوف بشأن حالات النقص في الإنتاج، فإن العقود الطويلـة الأجل تفيد أوربا أيضاً، مادامت تجعل من الصعب تحويل الشركات الروسية المبيعـات إلى السوق الداخلية، إذا أحكمت الإمدادات؛ ولمعالجة هذه المخاوف، سـوف ينبغـي للاتحـاد الأوربي أن يفرض قواعد واضحة على الاستثمار، ويشير بـشكل واضـح إلى قبولـه عقـودَ الإمدادات الطويلة الأجل؛ بوصف ذلك وسيلة لتخفيض المخاطرة بالنسبة إلى الـشركات الروسية.

التنويع

بغض النظر عن الأهداف الجيوسياسية الروسية، فإن أوربا – حقيقـةً – تـستمد هـذا القدر الكبير مما تحتاج إليه من الطاقة من مصدر واحد ينطوي على إشكالية، وحتى لو كان السبب هو مخاوف أوربا الحقيقية من قدرة روسيا على الوفـاء بالتزاماتهـا التعاقديـة فقـط، فالقارة تحتاج إلى تنويع إمداداتها من الطاقة جغرافياً ونوعياً، وفي الوقت نفسه – مـن دون أن نذكر الولايات المتحدة الأمريكية – تحتاج أوربا إلى تخفيض طلبها الكـلي عـلى الطاقـة؛ لكي تحتوي آثار التغير المناخي، وتقلل المشكلات المحتملة المصاحبة للاعتماد المفـرط عـلى مصدر واحد إلى الحد الأدنى، ولن تنقذ رصاصة سحرية أوربا من اعتمادها على روسـيا في المستقبل المنظور؛ ولهذا السبب، يجب أن يكون التنويع استراتيجية طويلة الأجل، وتتضمن الكثير من المكونات: تنـشيط الإنتـاج الـروسي، وبنـاء خطـوط أنابيـب جديـدة، وزيـادة الإمدادات من إسكندنافيا، وشمال إفريقيا، والشرق الأوسط، وتطوير أنـواع جديـدة مـن الطاقة، وتحسين جهود المحافظة، ولن يكون التنويع خليطاً فورياً؛ فهو ليس عملياً في المدى القريب أو المدى الوسيط؛ لأسباب سياسية وفنية معاً، وبرغم هذا التحذير، يبعـث التـزام التنويع الأكيد إشارة إلى روسيا، مفادها: أن الاتحاد الأوربي جـاد بـشأن تخفـيض اعـتماده؛ وبذلك يعطي موسكو حافزاً لكي تتصرف بمسوؤلية.

تنشيط الإنتاج الروسي

يجب أن تمحص استراتيجية التنويع الفعالة في نوع الدور الذي تستطيع روسيا أن تلعبه، ويجب أن يشجع الأوربيون بشكل نشيط الإنتاج الروسي المتزايد من النفط والغاز؛ بوصفهم مستهلكين رئيسيين، في ضوء مخاطر ألا يجاري الإنتاج الروسي الطويل الأجل الطلب الحقيقي؛ ويكمن الحل في جعل روسيا تسمح بمستوى منافسة أكبر، وخاصة في الإنتاج؛ وهذا سوف يسمح بالاستثمار المتزايد والكفاءة، من دون حاجة إلى أخذ الأموال اللازمة من ريع الحكومة، وتقر غازبروم والكرملين باحتمالات حالات النقص في المستقبل، والعواقب الكارثية التي من المحتمل أن تترتب عليها،[39] وسوف تستفيد شركة غازبروم أيضاً، من السماح للمنتجين المستقلين، بزيادة حصتهم من السوق داخل روسيا؛ لأنه سوف يحرر المزيد من إنتاج غازبروم للبيع لمستهلكين من خارج رابطة الدول المستقلة، ممن يدفعون أسعاراً عليا.

ويمكن المجهود المنسق من الدول الغربية أيضاً أن يسهم؛ في بلوغ إنتاج الغاز من بحر قزوين، وهو الذي سوف يكون مفيداً - من بين أسباب أخرى كذلك - في تنشيط الإنتاج داخل روسيا، كما أن الحملة الناجحة لتشجيع الاستثمار الأوربي - الأمريكي في بحر قزوين سوف تقلل كمية الغاز الذي يباع لروسيا من هذه المنطقة، كما أن الوصول إلى غاز آسيا الوسطى يبقى عائقاً رئيسياً لمزيد من الاستثمار، والإنتاج المحلي في روسيا؛ لأن إعادة بيع كميات كبيرة من الغاز من تركمانستان، وكازاخستان، أكثر جدوى اقتصادياً، بالنسبة إلى غازبروم من الاستثمار في الإنتاج الجديد في روسيا، وإذا جردت روسيا من وضعها المهيمن في كثير من منطقة آسيا الوسطى، فسوف يكون ذلك بمنزلة حافز حقيقي للسماح بمزيد من المنافسة، في التنقيب، والاستخراج المحلي؛ لكي تفي بالتزاماتها التعاقدية.

الحصول على الطاقة من مصادر جديدة

سيظل من الضروري في المدى الطويل - حتى مع زيادة الإنتاج الروسي، وجهود المحافظة على مصادر الطاقة داخل الاتحاد الأوربي - أن يكون لأوربا منفذ إلى كميات

كبرى، من الغاز غير الروسي، برغم أن روسيا سوف تظل مصدر الطاقة الرئيسي بالنسبة إلى أوربا للعقد التالي وما بعده، بغض النظر عما يحدث، كما أن الحصول على كميات كبيرة من الغاز من مزودين بديلين، سوف يتطلب تحديد مصدر الغاز الضروري، ونقله إلى الأسواق الأوربية؛ كما كانت استراتيجية الغرب - منذ تسعينيات القرن العشرين - تركز؛ لتشجيع أمن الطاقة على تشييد خطوط أنابيب جديدة؛ مثل: نابوكو الذي يتفادى الأراضي الروسية والإيرانية، غير أن الأوضاع الجيوسياسة المتغيرة لأوراسيا، جعلت هذه الاستراتيجية أكثر إشكالية مما كانت عليه، قبل عشر سنوات أو خمسة عشر عاماً.

وبناءً على ذلك، يحتاج الاتحاد الأوربي إلى مقاربة، تقوم على قاعدة كبرى من التنويع، وتركز على مزودي غاز واقعيين؛ مثل: النرويج وقطر والعراق ومصر، بل إن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها قد تكون مصدراً محتملاً للغاز؛ في ضوء امتلاكها عدداً كبيراً من منشآت تخزين الغاز الطبيعي المسال، وهي التي ماتزال تستخدم بأقل من سعتها؛ بسبب الطلب الداخلي المنخفض، ومن المتصور أن تستطيع هذه أن تكون قاعدة للاحتياطي الاستراتيجي،[40] وينبغي للاتحاد الأوربي ودوله الأعضاء أيضاً، القيام بعمل منسق لتشييد بنية تحتية جديدة، مع التركيز على أصول؛ مثل: منشآت التخزين، ومحطات الوصول النهائية للغاز الطبيعي المسال، والمحطات النووية في الدول التي تسمح بذلك من الناحية السياسية، ويمكن التمويل من البنك الأوربي، أو الشركة الأمريكية الخاصة للاستثمار ما وراء البحار، أن يوجه لإعادة الإعمار والتنمية، إلى مشروعات داخل أوربا، قد تشجع المحافظة والتنويع؛ مثل: بناء منشآت تخزين الغاز، ومد خطوط أنابيب داخل الاتحاد الأوربي من إسكندنافيا، وبولندة ودول شرق أوربا الأخرى التي تعتمد بشدة على روسيا.[41]

ويجب أن يركز الاتحاد الأوربي على نحو إضافي، على عدد من الحلول لقضية العبور؛ فإلى جانب مشروع نابوكو، نجد أن أحد الاحتمالات القابلة للتطبيق فوراً في مجال الغاز، تُمَثَّل بخط أنابيب تركيا - اليونان - إيطاليا، الذي يحمل 10 مليارات متر مكعب في السنة، وقد يستخدم في الغالب البنية التحتية القائمة لخط الأنابيب، وغازاً من أذربيجان، ويمكن

أن يكون الغاز الطبيعي المسال جزءاً من التشكيلة، برغم أنه في سوق متزايدة العولمة، ربما لا يكون الغاز الطبيعي المسال من قطر والمنتجين الرئيسيين الآخرين، منافساً على أسس تجارية لغاز الأنابيب الروسي، ويستطيع نظام النقل الأوربي الجديد الاستفادة من إمدادات آمنة من الغاز الطبيعي المسال، تجلبها مشاركة اليونان في المشروع.

إن اتِّباع هذه الخطوات يتطلب من بروكسل، وواشنطن على نحو خاص، اتباع تشكيلة من الخيارات فوراً، وسوف يقتضي نجاح تنويع إمدادات أوربا من الطاقة جهوداً منسقة أكثر من الحكومات والشركات الأوربية، وبخاصة في الوصول إلى النفط والغاز في منطقة آسيا الوسطى؛ حيث بزتهم روسيا والصين في المناورة هناك، ويجب أن يكون نابوكو - وخاصة إذا كان من الممكن مده بغاز من غير بحر قزوين - جزءاً من تلك الاستراتيجية، ولكن ليس على حساب مشروعات أخرى، لها - إذا نالت الاهتمام الكافي - احتمالية نجاح أعلى وأطر زمنية قصيرة.

بالطبع، يحتاج الاتحاد الأوربي أيضاً إلى أن يقوم بدفعة كبرى؛ من أجل المحافظة على الطاقة البديلة وتطويرها؛ فعلى الرغم من أن الاستخدام الكبير الحجم للرياح، والطاقة الشمسية، وأنواع الطاقة المتجددة الأخرى - وهي ماتزال تحتاج إلى سنوات كثيرة - فإن الاتحاد الأوربي سوف يستفيد من برنامج تقليل اعتماده الكلي على أنواع الوقود الأحفوري، ويمكن أن يركز جزء من استراتيجية المحافظة على التحرك من الاعتماد على الغاز إلى الكهرباء؛ لتزويد المصانع والعمليات الصناعية الأخرى بالوقود، وخاصة في ضوء أن ثلث استهلاك أوربا من الغاز أو أكثر، يذهب لتوليد الطاقة؛ حيث يمكن استخدام أنواع الوقود الأخرى بالفعل.

تشجيع الاستثمار الغربي في آسيا الوسطى

على الرغم من أن روسيا والشركات الروسية حصلت على شيء من التقدم في السباق على موارد آسيا الوسطى، فإن الاستثمار الأمريكي والاستثمار الأوربي المستمر مايزالان مهمين لتطوير المنطقة، وبغض النظر عن كون نابوكو سيثبت أنه قابل للحياة أوْ لا، (ومتى؟)، فإن فرص التنقيب والاستخراج، التي يجب أن تشجعها واشنطن، وبروكسل،

سوف تكون محتملة للشركات الغربية في كازاخستان، وتركمانستان، وأوزبكستان، وقد وضعت "استراتيجية الاتحاد الأوربي لآسيا الوسطى لعام 2007"، أساساً لحوار معزز بشأن الطاقة مع دول آسيا الوسطى،[42] غير أن الاقتراحات المحددة - والمال - ماتزال غائبة.

لقد أخفقت الشركات الغربية بشكل متسق، في الفوز بموضع قدم في هذه الدول، وبخاصة في تركمانستان التي تحتل موقع المركز في التسابق الراهن؛ من أجل طاقة قزوين، ويتعلق القدر الأكبر من المشكلة، بعجز الشركات الغربية عن مضاهاة منافساتها الروسية (والصينية) التي تسمح لها علاقات دولها الوثيقة بالتحرك إلى الداخل، بمشروعات معقدة ومكلفة مع تمويل مضمون، وعلى الرغم من أن الاستثمار الذي تقوم به الشركات الغربية يخلق مجموعة من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية لدول آسيا الوسطى؛ (مثل التدريب الوظيفي للموظفين المحليين)، فقد مانع قادة آسيا الوسطى، في تصديق الصفقات التي يقودها الغرب؛ لأن الشركات الأمريكية والأوربية لم تستطع اقتراح مشروعات استثمارية، تجمع كلاً من الإنتاج والعبور، ومن دون ضمانات بأن خطوط الأنابيب إلى الأسواق العالمية سوف يتم تشييدها، يصبح الإنتاج الجديد من دون قيمة.

لهذا السبب، يتطلب إدخال الشركات الغربية إلى تركمانستان أن تكون الحكومات الغربية واضحة، إزاء ما يختص بالتزامها في حمل شركاتها على الاستثمار في المنطقة؛ فكثيراً ما تمانع هذه الشركات في تحمل المخاطرة المالية المصاحبة، وسوف تحتاج الحكومات الغربية - على نحو محدد - إلى الشروع في مساندة قوية على شكل ضمانات للقروض، والتأمين ضد المخاطرة السياسية، وغير ذلك من أنواع الدعم للمشروعات التي تروج لهدفها الأوسع في أمن الطاقة، ولاسيما تلك المشروعات التي تجمع بين الاستثمار في الإنتاج وخطوط الأنابيب، كما أن مثل هذا الدعم سوف يكون مهماً على نحو خاص، إثر الأزمة المالية العالمية خريف عام 2008، وما لازمها من تآكل الائتمان الخاص، ويتعين على الحكومات الغربية أيضاً، المساعدة جزئياً، في تسويق هذه المشروعات للقادة المتشككين في المنطقة، من خلال عرض الدعم في مجالات لا ترتبط مباشرة بالطاقة.

وفي قطاع النفط، هناك القليل مما يقلق القادة الغربيين بشأن المنافسة الروسية؛ فنمو صناعة النفط في تركمانستان - وهو الذي لم تمنعه الشركات الروسية - يخلق فرصة لبناء خط أنابيب نفطي عبر - قزوين، يرتبط بخط أنابيب باكو - تبليسي - جيهان، كما أن مثل خط الأنابيب هذا - وهو الذي بدأ صناع السياسة الأمريكيون وشركات الطاقة مناقشته بقدر أكبر من الجدية منذ وفاة الرئيس نيازوف عام 2006 - سوف يساعد تركمانستان في تخفيض اعتمادها الاقتصادي على روسيا، ويحسن الوضع المالي لخط أنابيب باكو - تبليسي - جيهان، ويزيد كمية النفط الذي يأخذ طريقه إلى الأسواق الأوربية.

التركيز على تركمانستان

تمثل تركمانستان من بين دول بحر قزوين، أكثر الفرص أهمية بالنسبة إلى المكاسب الغربية؛ فتطور تركمانستان السياسي منذ وفاة نيازوف، فتح البلاد سريعاً لرجال الأعمال الغربيين، بل إن الرئيس حميدوف يواصل البحث عن الأمن عبر التعاون الوثيق وروسيا؛ وعلى الرغم من أن مناخ الاستثمار في تركمانستان مايزال ضبابياً، فقد كانت البلاد تسعى وراء الاستثمار الأجنبي المباشر بنشاط، وبخاصة في تطوير قطاع الطاقة فيها؛ وفي ضوء صفقات عشق أباد القائمة مع موسكو، يجب أن تركز استراتيجية الحكومة الأمريكية أولاً، على التنقيب والاستخراج في تركمانستان، وعلى خط أنابيب عبر - قزوين، ثانياً.

سوف يرتبط توقيع اتفاقيات اقتسام الإنتاج بالشركات، ولكن واشنطن يمكنها أن تلعب دوراً في بناء خط الأنابيب هذا، ويجب أن تفعل ذلك بتخفيف التعقيدات السياسية، ويمكنها مثلاً، تشجيع عشق أباد وباكو على حل نزاعهما على الأراضي في قزوين؛ فهذا النزاع يظل عائقاً كبيراً أمام مد الممر الشرقي - الغربي، كما أن تشجيع التصالح السياسي الأوسع بين الدولتين سوف يساعد كذلك في هذا الشأن، وفي المدى الأطول، وحالما يتم احتواء العنف في أفغانستان، تستطيع واشنطن أن تلعب دوراً مشابهاً في إحياء فكرة خط أنابيب جنوب آسيا؛ لنقل الغاز التركماني إلى الهند.

خاتمة

إن معالجة بروز روسيا؛ بوصفها محوراً لعلاقات الطاقة الأوراسية، ماتزال تشوش الغرب، وقد كانت تعددية اللاعبين سبباً رئيسياً وراء إخفاق الغرب في تطوير مقاربة متماسكة واستراتيجية لواقع اعتماد أوربا المتنامي على روسيا، إزاء ما يختص بها تحتاج إليه من طاقة؛ وبترك سياسة الطاقة للحكومات بصورة فردية، جاهد الاتحاد الأوربي للتغلب على حقيقة أن مصالح الأعضاء، تفترق كثيراً عن بعضها بعضاً، وعن مصالح بيلاروسيا؛ ومن ثم، فإن أكثر التحديات الرئيسية التي تواجه الاتحاد الأوربي، هي تأمين مزيد من التضامن بين شرق أوربا وغربها، وبين الدول التي تعتمد على الغاز الروسي، وتلك التي لا تعتمد عليه، كما أن توحيد سوق الغاز الأوربية، هو الذي سوف يكون الوسيلة الوحيدة والأكثر فاعلية لتقليل المخاطرة الجيوسياسية للاعتماد على روسيا، ويمكن أن يتم ذلك فقط، إذا كان من الممكن بطريقة ما، توفيق المصالح المختلفة لدول؛ مثل: ألمانيا، وبولندة، وهنغاريا، وإسبانيا، وهذا أمر ليس سهلاً مطلقاً، كما أن إنجاز مثل هذا التضامن سوف يكون أكثر صعوبة، إثر الأزمة المالية العالمية التي أرغمت الدول على أن تضع مصالحها الخاصة في المرتبة الأولى، وبرغم ذلك، تظل الجهود شيئاً جديراً بالاهتمام؛ لأن الوضع المشترك في أمن الطاقة، يظل حرجاً بالنسبة إلى قابلية الاتحاد الأوربي للحياة؛ بوصفه قوة سياسية.

غير أن أوربا يمكنها أن تعالج عواقب اعتمادها على روسيا فقط، بالشراكة الوثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية في وضع جيد للعب دور جهة تبني الإجماع وسط الأوربيين؛ لأنها لا تعتمد على روسيا. إن واشنطن هي اللاعب الوحيد القادر على البحث عن مصالح الغرب المثلى ككل، وهي في حاجة إلى استغلال الفرصة؛ لتصنع إجماعاً أعظم وسط القوى الأوربية أولاً، وبين نفسها والاتحاد الأوربي ثانياً.

سوف تبقى مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية مع الأوربيين منخفضة، مادامت واشنطن تعامل اعتماد الأوربيين بشكل رئيسي؛ بوصف ذلك تهديداً يمكن تطويقه بخطوط الأنابيب الجديدة، ومادامت هي نفسها مستخدماً مسرفاً للطاقة، كما أن التنويع - بوصفه

استراتيجية طويلة الأجل - مهم، ولكن اعتماد أوربا على روسيا وشركات احتكار الطاقة التابعة لها، يمثل واقعاً لا ينتهي بالتمني.

إذا كنا نستطيع قبول حقيقة أن روسيا يجب أن تكون جزءاً من حل تحديات أمن الطاقة الأوربي، وجزءاً كذلك من المشكلة، فإن واشنطن يمكنها أن تبدأ الضغط على حلفائها الأوربيين؛ لكي يتخذوا الخطوات الضرورية لجعل الاستقلالية تعمل في مصلحتهم، وسوف يقتضي فعل ذلك، مشاركة أصيلة بين الولايات المتحدة الأمريكية، لا بروكسل فحسب، بل الحكومات الأوربية الفردية التي تفهمها واشنطن كذلك، على أكمل وجه،[43] في المدى القصير، يعوق أثر الأزمة المالية، والانتقال إلى إدارة جديدة، ومجموعة من التحديات الأخرى التي تطارد العلاقات بروسيا، قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على تركيز الاهتمام الكافي والمعزز على تشجيع التضامن الأوربي، في مواجهة وضع روسيا الذي يهيمن على الممر الذي ينقل الطاقة من الشرق إلى الغرب، ومع ذلك فإن مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية المستدامة لأوربا، هي الوسيلة الوحيدة لتأمين استراتيجية مشتركة للاتحاد الأوربي، لا تعالج الاعتماد على روسيا فحسب، ولكن أيضاً - بقدر أكبر من الأهمية - العوامل داخل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي، وحولها، وهي التي تجعل هذا الاعتماد مسؤولية استراتيجية.

وعلى الرغم من أن التردي المالي العالمي، (وهو الذي صاحبه انهيار دراماتيكي في أسعار الطاقة)، قد خفض إلى درجة ما، حس الإلحاح لدى الحكومات الغربية لمعالجة مشكلة أمن الطاقة، فقد أزاح - أيضاً - بعض العوائق من المضي إلى الأمام؛ لقد ضعف وضع روسيا في السوق الأوربية إلى درجة كبيرة، في الوقت الحالي على الأقل؛ نتيجة هبوط الطلب، وبناء على ذلك أصبح وضع الاتحاد الأوربي في إبرام الصفقات أقوى بكثير، إزاء ما يتعلق بقضية فصل الأسعار، وفي غضون ذلك دخل مشروع خط ساوث ستريم في متاعب، لقد تغير تاريخ بدء تشغيله إلى عام 2015، وهذا مازال يبدو شيئاً متفائلاً؛ وفي ضوء تكلفة بنائه الدنيا، فإن للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي فرصة لحشد الدعم لمشروعاتها الخاصة، بما في ذلك نابوكو، ولكنه ليس وحده فحسب،

وسط دول بحر قزوين، كما أن عواقب أكثر نزاعات الغاز الروسية - الأوكرانية خطورة حتى اليوم، ركزت على خطورة اعتماد الاتحاد الأوربي، وخلقت قوة لاتخاذ خطوات جريئة.

إن الأزمة الاقتصادية - أكثر من أي شيء آخر - خلقت حالة من الشك؛ ومثل هذا الشك يقوي قضية الدول الضعيفة فقط، إزاء انقطاع الإمدادات؛ لكي تحصن نفسها ضد الصعوبات المستقبلية، ومع الشك المتزايد الذي يحيط احتمالات خطوط أنابيب جديدة، يظل تكامل سوق الغاز، الطريقة المثلى لدول الاتحاد الأوربي؛ لحماية نفسها ضد حالات الانقطاع في المدى القصير، وفي المدى الطويل، يمكن الجهد الجاد في التنويع فقط، أن يحد من السطوة الروسية ويؤمن حماية أوربا ضد حالات النقص التي تنتج إما من: المناورة السياسية، أو من نقص الإمدادات في روسيا؛ ولأن هذه التحديات تؤثر في أوربا ككل، فإن عليها أن تكون (في شراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية) في حجم التحديات؛ لكي تستطيع أن تعالجها كلها.

الهوامش

1. *Energeticheskaya strategiya Rossii na period do 2020 goda* هذا الرأي يجسد أيضاً، البحث الذي كتبه فلاديمير بوتين في معهد التعدين ببيترسبيرج عام 1997.

Clifford Gaddy, "It All Boils Down to Plagiarism," interview with *Washington Profile*, Johnson's Russia List #2006-78, March 31, 2006,http://www.cdi.org/russia/johnson/ 2006-78-3a.cfm.

2. انظر:

Richard Haass and Martin Indyk, "Beyond Iraq: A New U.S. Strategy for the Middle East," *Foreign Affairs*, vol. 88, no. 1 (January/February 2009).

3. كانت المملكة العربية السعودية أكبر منتج للنفط في العالم عام 2007، بإنتاج بلغ 10.4 ملايين برميل في اليوم.

British Petroleum, *Statistical Review of World Energy 2008*, http://www.bp.com/productlanding.do? categoryId=6929&contentId=7044622.

4. انظر:

Aleksei Miller, "<Gazprom> Strategiya liderstva v energeticheskom sektore," Statementto Gazprom annual shareholders' meeting, June 20, 2006, http://www.gazprom.ru/articles/article20289.shtml.

استطاعت روسيا – بفضل العائدات المستمدة من مبيعاتها من النفط والغاز – أن تسدد ديونها المتأخرة لصندوق النقد الدولي، وجهات الائتمان الأجنبية بحلول عام 2003. وفي بداية عام 2008، كانت روسيا قد جمعت أكثر من 151 مليار دولار أمريكي، في صندوق الاستقرار الخاص بالبلاد، إضافة إلى 476 مليار دولار أمريكي من الاحتياطات الأجنبية؛ وهذا جعلها الثالثة دولياً بعد الصين واليابان. انظر:

Carlos Pascual, "The Geopolitics of Energy: From Security to Survival," Brookings Institution, January 2008, http://www.brookings.edu/papers/2008/01_energy_pascual.aspx and "Stabfond RF za 2007 god vyros na 1,5 trln rublei," *RiA-novosti*, January 9, 2008,http://www.rian.ru/economy/finance/20080109/95837964.html.

قُسم صندوق الاستقرار إلى: صندوق احتياطي، وصندوق الرعاية الاجتماعية القومية، في شباط/ فبراير عام 2008، وبدءاً من الأول من كانون الثاني/ يناير عام 2009، كان في صندوق الرعاية الاجتماعية القومي 87.97 مليار دولار أمريكي، وصندوق الاحتياطي 137.09 مليار دولار أمريكي. انظر:

Russian Ministry of Finance, "Sovokupnyi ob''em sredstvRezervnogo fonda," January 1,

2009, http://www1.minfin.ru/ru/reservefund/statistics/volume/index.php?id4= 5796 and "Sovokupnyi ob''em sredstv Fonda natsional'nogoblagosostoyaniya," January 1, 2009, http://www1.minfin.ru/ru/nationalwealthfund/statistics/volume/index.php?id4=6412.

5. قاد الإخفاق في الاستثمار في تطوير حقول جديدة إلى مخاوف حول احتمال أن روسيا ربما لا تكون قادرة على الوفاء بالتزامات التوصيل المتعاقد عليها في فترة مبكرة؛ مثل: عام 2010. انظر:

Vladimir Milov, Leonard L. Coburn, and Igor Danchenko, "Russia's Energy Policy, 1992–2005,"*Eurasian Geography and Economics*, vol. 47, no. 3 (2006), p. 303.

6. في نهاية عام 2007، كانت رسملة غازبروم 329.56 مليار دولار أمريكي؛ وهذا جعلها ثالثة كبرى الشركات في العالم. انظر:

http://www.gazprom.ru/articles/article2378.shtml. In the spring of 2008, Rosneft's market capitalization exceeded$100 billion, good for sixty-fourth place globally. By December 2008, Gazprom's capitalization had fallen to $96.18 billion, the thirty-fifth largest in the world.

7. "Gazovaya promyshlennost'," *Rb.ru*, http://www.rb.ru/biz/markets/show/85.

8. انظر:

Henry Meyer and Sebastin Alison, "Medvedev Boxed In by Oil as Putin Bequeaths Economic 'Dead End,'" Bloomberg News, May 5, 2008.

9. في عام 2007، كانت شركات إنتاج النفط الروسية الأربع الرئيسية، هي: روزنفت (إنتاج سنوي 739.97 مليون برميل)، ولوك أويل (712.85 مليون برميل)، وتي إن كي – بي بي (576.7 مليون برميل)، وسرجوتنفتغاز (470.8 مليون برميل). البيانات مأخوذة من المواقع الإلكترونية للشركات. وكان إنتاج روسيا الكلي عام 2007، من الخام 3.43 مليارات برميل.

10. على الرغم من أن الكرملين لا يحدد الأسعار مباشرة لمنتجي الغاز المستقلين، فإن المنتجين لا يتحملون تحديد أسعار أعلى بكثير من تلك التي تحصل عليها غازبروم. انظر:

"The Independent Gas Producers in Russia," Alexander's Gas & oil Connections Report, March 2006 .

تسمح غازبروم للمنتجين المستقلين، بالوفاء بربع الطلب الداخلي الروسي، بحيث تستطيع الشركة المحتكرة، إرسال المزيد من الغاز إلى ما وراء البحار؛ حيث يباع بسعر أعلى. انظر:

Gazprom, "Razvitie gazovogo rynka Rossii," http://www.gazprom.ru/ index.php?id =28.

11. *intellinews*—Russia Today, May 16, 2008.

12. انظر:

Jonathan Stern, *The Future of Russian Gas and Gazprom* (Oxford: Oxford Institute of Energy Studies, 2005), pp. 33–35.

13. انظر:

U.S. Department of Energy, Energy Information Administration, "Country Analysis Brief: 13. Russia," http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/Russia/Background.html.

14. انظر:

Cliffford Gaddy, "The End of Russia's Oil Boom- Then What?" *International Affairs: A Russian Journal of World Politics, Diplomacy and International Relations*, vol. 51, no. 1 (2005), pp. 128-31.

15. انظر:

Ed Crooks, "Gazprom Looks to Fuel Growth," *The Financial Times*, December 10, 2008.

16 انظر:

Russia is the ninth largest supplier of petroleum to the United States, after (in order) Canada, Saudi Arabia, Mexico, Nigeria, Venezuela, Iraq, Algeria, and Angola. U.S. Department of Energy, Energy Information Administration, "Crude Oil and Total Petroleum Imports Top 15 Countries," June 15, 2008, http://www.eia.doe.gov/pub/oil_gas/petroleum/data_publications/company_level_imports/current/import.html.

17. انظر:

Ksenia Borisocheva, "Analysis of the Oil- and Gas-Pipeline-Links between the EU and Russia" (occasional paper, Centre for Russia and Eurasia, Athens, November 2007), p. 8.

18. انظر:

"Geopolitics of EU Energy Supply," *EurActiv*, July 19, 2005, http://www.euractiv.com/en/energy/geopolitics-eu-energy-supply/article-142665.

19. انظر:

Figures from U.S. Department of Energy, Energy Information Administration, "Country Analysis Brief: Russia," May 2008, http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/Russia/pdf.pdf.

20. انظر:

The EU's Third Gas Directive, tabled in September 2007, stated that only foreign firms that unbundled their operations could invest in European infrastructure. See European Commission, "Proposal for a Regulation of the European Parliament and of the Council: Amending Regulation (EC) No. 1775/2005 on conditions for access to the natural gas transmission networks," September 2007, p. 7, http://ec.europa.eu/energy/ electricity/ package_2007/doc/2005_1775_regulation_amending_en.pdf.

21. Interview with Anders Åslund, September 16, 2008.

22. انظر:

Misha Glenny, "Gas and Gangsters," *New Statesman*, March 3, 2008. The most notorious figure connected to RosUkrEnergo was reputed Russian mobster Semyon Mogilevich, who was arrested by Russian police in January 2008. "Gazovoi bin Laden," *Kommersant Vlast*, no. 4 (757), February 4, 2008.

23. انظر:

Deliveries through BTC were disrupted shortly before the war started as the result of an explosion on the pipeline's Turkish sector blamed on Kurdish rebels. Bruce Pannier, "Georgia-Russia Conflict Changes the Energy Equation," *RFE/RL*, September 2, 2008.

24. انظر:

Matthew Bryza, Interview with Hungarian News Agency, February 26, 2008, http://bucharest.usembassy.gov/US_Policy/Press_Releases/Matt_Bryza_02262008.html.

25. انظر:

Bruce Pannier, "Energy: Caspian Pipeline Projects Resemble Gordian Knot," *RFE/RL*, June 5, 2008.

26. انظر:

"Interview: US still opposes Iran as Nabucco gas supplier," *Reuters UK*, June 5, 2008.

27. انظر:

Aleksei Miller, "Poyavilsya Monstr! Chto eshche o nas mog podumat' obyvatel'?" Interview with Natalya Grib, *Kommersant*, June 29, 2007. Claude Mandil, *Sécurité Énergétique et union Europeénne: Propositions pour la présidence française*, April 21,

2008, http://www.premier-ministre.gouv.fr/IMG/pdf/8-04-21_Mandil_Rapport_au_ Premier _ministre_final.pdf.

28. انظر:

U.S. Department of Energy, Energy Information Administration, "Country Analysis Brief: Azerbaijan," 2007, http://www.eia.doe.gov/cabs/Azerbaijan/Background.html.

29. انظر:

Although close to 85 percent of Kazakhstan's oil exports transit Russian territory, this figure is somewhat misleading, since it includes volumes shipped through the privately run (that is, non-Transneft) Caspian Pipeline Consortium. U.S. Department of Energy, Energy Information Administration, "Country Analysis Brief: Kazakhstan, "2007, http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/Kazakhstan/Background.html.

30. انظر:

Astana announced its intention to join Nabucco in October 2007, but so far has done little to back up its declaration, although it has moved ahead in negotiations with the Russians on the pre-Caspian project. See "Kazakhstan to Join Nabucco Project," Trend Capital news, October 22, 2007, http://capital.trendaz.com/?show=news&newsid= 1052602 &catid=500&subcatid=382&lang=EN.

31. نحو 50 مليار متر مكعب، كانت تصدر عبر روسيا.

32. لم تحدد الآلية الدقيقة لإرسال الغاز التركماني إلى أوربا، وإلى جانب مفهوم خط أنابيب عبر - قزوين، الذي من المرجح أن يثبت أنه غير قابل للحياة مالياً، أثار مسؤولو الاتحاد الأوربي احتمال: إما خط أنابيب فوق الأرض عبر كازاخستان وأذربيجان، أو بناء محطة تسييل على ساحل تركمانستان في بحر قزوين، يمكن شحن الغاز الطبيعي المسال منها إلى باكو بالناقلات. انظر:

Ahto Lobjakas, "Turkmenistan: Gas-Export Offer Seen as 'Breakthrough' by EU," *RFE/RL*, April 15, 2008.

33. انظر:

Czech EU Presidency, "One Voice for the EU and Gas First: Member States Support Czech Presidency and Commission," January 16, 2009, http://www.eu2009.cz/en/ news-and-documents/news/one-voice-for-the-eu-and-gas-first:-member-statessupport-czech-presidency-and-commission-6197.

34. انظر:

Pierre Noël, "Beyond Dependence: How to Deal with Russian Gas" (policy brief, European Council on Foreign Relations, November 2008), http://ecfr.3cdn.net/c2ab0bed62962b5479_ggm6banc4.pdf.

35. للاطلاع على تفسير لأهمية هذه الفقرات، انظر:

Hadi Hallouche, "The Gas Exporting Countries Forum: Is It *Really* a Gas OPEC in The Making?" (analysis paper NG-13, Oxford Institute for Energy Studies, June 2006), pp. 43–45.

36. يتنبأ مشغل خط الأنابيب الهنغاري ومفوض الطاقة في الاتحاد الأوربي كلاهما، بأن نظام النقل الأوربي الجديد سيكون أساساً لشبكة خطوط أنابيب في كل أوربا. انظر:

Vladimir Socor, "Hungary's MOL Driving Regional Consolidation in Oil and Gas Sector," *Eurasia Daily Monitor*, July 11, 2008.

37. المعارضون الآخرون، هم: النمسا، وبلغاريا، ولكسمبورج، ولاتفيا، وسلوفاكيا. انظر:

"Eight EU states oppose unbundling, table 'third way,'" *EurActiv*, February 1, 2008, http://www.euractiv.com/en/energy/eu-states-oppose-unbundling-table-thirdway/article-170048.

38. انظر:

Judy Dempsey, "Russia Gets Tough on Energy Sales to Europe," *The international Herald Tribune*, December 12, 2006.

39. انظر:

Robert F. Price, "Energy Reform in Russia and the Implications for European Energy Security," *Demokratizatsiya*, Winter 2007, pp. 402–3.

40. انظر:

Interview with Richard O'Neill and Partha Malvadkar, U.S. Federal Energy Regulatory Commission, August 2008.

41. انظر:

Keith C. Smith, "Russian Energy Politics in the Baltics, Poland, and Ukraine: A New Stealth Imperialism?" (CSIS Report, Center for Strategic and International Studies, December 2004), pp. 67–68, 73.

42. انظر:

EU, "Regional Strategy Paper for Assistance to Central Asia for the Period 2007–2013," June 2007.

43. انظر:

Jonathan Schaffer, "U.S., Europe Need Collective Energy Security Strategy," U.S. Mission to the European Union press release, May 30, 2008.

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل للنشر في هذه السلسلة البحوث المترجمة من اللغات الأجنبية المختلفة، وكذلك الدراسات التي يكتبها سياسيون وكتاب عالميون.

2. يُشترط أن يكون البحث المترجم أو الدراسة في موضوع يدخل ضمن اهتمامات المركز.

3. يشترط ألا يكون قد سبق نشر الدراسة أو نشر ترجمتها في جهات أخرى.

4. تصبح الدراسات والبحوث المنشورة في هذه السلسلة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمترجم أو المؤلف إعادة نشرها في مكان آخر.

5. يتولى المركز إجراءات الحصول على موافقة الناشرين الأصليين للبحوث المترجمة.

ثانياً: إجراءات النشر

1. تقدم الدراسة أو الترجمة مطبوعة من نسخة واحدة.

2. ترفق مع الترجمة صورة من المقالة باللغة المترجم عنها، وبيانات عن المصدر الذي أخذت منه.

3. يرسل مع البحث أو الترجمة بيان موجز بالسيرة العلمية للمترجم أو للباحث.

4. تقوم هيئة التحرير بمراجعة البحث أو الترجمة للتأكد من مستواهما، من خلال مراجعين من ذوي الاختصاص.

5. يخطر الباحث أو المترجم بنتيجة المراجعة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسلم البحث.

6. تتولى هيئة التحرير المراجعة اللغوية وتعديل المصطلحات بما لا يخل بمضمون البحث أو الترجمة.

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

1. نحو شرق أوسط جديد، إعادة النظر في المسألة النووية — أفنر كوهين
2. السيطرة على الفضاء في حرب الخليج الثانية وما بعدها — ستيفن لمباكيس
3. النزاع في طاجكستان، التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية (1991- 1994) — جوليان ثوني
4. حرب الخليج الثانية، التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء — ستيفن داجت، جاري جي. باجليانو
5. رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي — فرانسيس فوكوياما
6. القدرات العسكرية الإيرانية — أنتوني كوردزمان
7. برامج الخصخصة في العالم العربي — هارفي فيجنباوم وجفري هينج وبول ستيفنز
8. الجزائر بين الطريق المسدود والحل الأمثل — هيو روبرتس
9. المشكلات القومية والعرقية في باكستان — أبها دكسيت
10. المناخ الأمني في شرق آسيا — سنجانا جوشي
11. الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية — وي وي زانج
12. السياسة الدولية في شمال شرق آسيا... المثلث الاستراتيجي: الصين - اليابان - الولايات المتحدة الأمريكية — توماس ويلبورن
13. رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية — إعداد: إيرل تيلفورد
14. العراق في العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002؟ — جراهام فولر
15. السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة — دانيال وارنر
16. التنمية الصناعية المستديمة — ديفيد والاس
17. التحولات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التحديات والاحتمالات أمام أوربا وشركائها — فيرنر فاينفلد ويوزيف يانج وسفن بيرنيد
18. جدلية الصراعات العرقية ومشروعات النفط في القوقاز — فيكن تشيتريان
19. العلاقات الدفاعية والأمنية بين إنجلترا وألمانيا «نظرة تقويمية» — إدوارد فوستر وبيتر شميت

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

	العنوان	المؤلف
20.	اقتصادات الخليج: استراتيجيات النمو في القرن الحادي والعشرين	تحرير: جوليا ديفلين
21.	القيم الإسلامية والقيم الغربية	علي الأمين المزروعي
22.	الشراكة الأوربية - المتوسطية: إطار برشلونة	آر. كيه. رامازاني
23.	رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية (2)	إعداد: إيرل تيلفورد
24.	النظرة الآسيوية نحو دول الخليج العربية	كيه. إس. بلاكريشنان جوليوس سيزار بارينياس جاسجيت سنج فيلوثفار كاناجا راجان
25.	سياسة أوربا الخارجية غير المشتركة	فيليب جوردون
26.	سياسة الردع والصراعات الإقليمية المطامح والمغالطات والخيارات الثابتة	كولن جراي
27.	الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية	مالك مفتي
28.	العولمة الناقصة: التفكك الإقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط	يزيد صايغ
29.	العلاقات التركية - الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية	م. هاكان يافوز
30.	الثورة في الشؤون الاستراتيجية	لورنس فريدمان
31.	الهيمنة السريعة: ثورة حقيقية في الشؤون العسكرية التقنيات والنظم المستخدمة لتحقيق عنصري الصدمة والترويع	هارلان أولمان وجيمس بي. ويد
32.	التيارات السياسية في إيران 1981 - 1997	تأليف: سعيد برزين ترجمة: علاء الرضائي
33.	اتفاقيات المياه في أوسلو 2: تفادي كارثة وشيكة	ألوين روير
34.	السياسة الاقتصادية والمؤسسات والنمو الاقتصادي في عصر العولمة	تيرنس كاسي

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

	العنوان	المؤلف
.35	دولة الإمارات العربية المتحدة الوطنية والهوية العربية - الإسلامية	سالي فندلو
.36	استقرار عالم القطب الواحد	وليم وولفورث
.37	النظام العسكري والسياسي في باكستان	تأليف: إيزابيل كوردونير ترجمة: عبدالله جمعة الحاج
.38	إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية	شيرين هنتر
.39	برنامج التسلح النووي الباكستاني نقاط التحول والخيارات النووية	سمينة أحمد
.40	تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفا	ترجمة: الطاهر بوساحية
.41	الاحتواء المزدوج وما وراءه: تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي	عمرو ثابت
.42	الصراع الوطني الممتد والتغير في الخصوبة: الفلسطينيون والإسرائيليون في القرن العشرين	فيليب فرج
.43	مفاوضات السلام وديناميية الصراع العربي - الإسرائيلي	عمرو جمال الدين ثابت
.44	نفط الخليج العربي: الإنتاج والأسعار حتى عام 2020	ديرموت جيتلي
.45	انهيار العملية السلمية الفلسطينية - الإسرائيلية: أين الخلل؟	جيروم سليتر
.46	ثورة المعلومات والأمن القومي	تحرير: توماس كوبلاند
.47	القانون الدولي والحرب ضد الإرهاب	كريستوفر جرينوود
.48	إيران والعراق	تشاس فريمان (الابن) وآخرون
.49	إصلاح نظم حقوق الملكية الفكرية في الدول النامية: الانعكاسات والسياسات	طارق علمي ومايا كنعان
.50	الأسطورة الخضراء: النمو الاقتصادي وجودة البيئة	ماريان رادتسكي

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

	العنوان	المؤلف
51.	التصورات العربية لتركيا وانحيازها إلى إسرائيل بين مظالم الأمس ومخاوف اليوم	أوفرا بنجيو وجنسر أوزكان
52.	مستقبل الأيدز: الحصيلة المروعة في روسيا والصين والهند	نيكولاس إيبراشتات
53.	الدور المتغير للمعلومات في الحرب	تحرير: زلمي خليل زاد وجون وايت
54.	مسؤولية الحماية وأزمة العمل الإنساني	جاريث إيفانز ومحمد سحنون وديفيد ريف
55.	الليبرالية وتقويض سيادة الإسلام	عمرو ثابت
56.	الوفاق الهندي - الإسرائيلي	أفرايم إنبار
57.	الفضائيات العربية والسياسة في الشرق الأوسط	محمد زياني
58.	دور تصدير المياه في السياسة الإيرانية الخارجية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية	كامران تارمي
59.	أهمية النجاح: الحساسية إزاء الإصابات والحرب في العراق	كريستوفر جيلبي وآخران
60.	الفوز مع الحلفاء: القيمة الاستراتيجية للنموذج الأفغاني	ريتشارد أندريس وآخران
61.	الخروج من العراق: استراتيجيات متنافسة	توماس ماتير
62.	آراء من داخل الشبكة: تأثير المواقع الإلكترونية في الاهتمامات السياسية للشبان	آرثر لوبيا و تاشا فيلبوت
63.	دبلوماسية الصين النفطية في أفريقيا	أيان تايلر
64.	التدخل العسكري والأسلحة النووية: حول المبدأ الأمريكي الجديد بشأن استخدام السلاح النووي	هارالد مولر و شتيفاني زونيوس ترجمة: عدنان عباس علي
65.	العقوبات في السياسة الدولية: نظرة على نتائج الدراسات والأبحاث	بيتر رودولف ترجمة: عدنان عباس علي
66.	اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية	جون ميرشايمر وستيفن والت

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

الرقم	العنوان	المؤلف
67.	نهوض الهند	جورشاران داس سي. راجا موهان أشتون بي كارتر سوميت جانجولي
68.	التكاليف الاقتصادية لحرب العراق	تأليف: ليندا بيلمز جوزيف ستيجليتز ترجمة: عمر عبدالكريم الجميلي
69.	إيران النووية: الانعكاسات وطرائق العمل	تأليف: إفرايم كام ترجمة: ثروت محمد حسن
70.	حروب الخليج: مراجعات للسياسة الأمريكية تجاه العراق وإيران	جيمس فيرون راي تقيه
71.	هل يُكرَّر سيناريو مفاعل تموز؟ تقويم القدرات الإسرائيلية على تدمير المنشآت النووية الإيرانية	ويتني راس و أوستن لونج ترجمة: الطاهر بوساحية
72.	رؤيتان للسياسة الخارجية الأمريكية: جمهورية وديمقراطية	رودولف جولياني و جون إدواردز
73.	مقاربات غربية للمسلمين في الغرب وللإسلام السياسي	بول ويلر وروبرت ليكن وستيفن بروك
74.	الدولار واليورو هل يحتم العجز الكبير في ميزان الحساب الجاري الأمريكي ارتفاعاً في قيمة اليورو؟	يوناس دوفيرن كارستن باتريك ماير يوآخيم شايده ترجمة: عدنان عباس علي
75.	القفزة الكبرى إلى الوراء! تكاليف أزمة الصين البيئية	إليزابيث إكونومي
76.	اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية في منطقة آسيا – المحيط الهادي: إشكالياتها ونتائجها	هربرت ديتر ترجمة: عدنان عباس علي

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

العنوان	المؤلف
77. إعادة التفكير في المصلحة القومية واقعية أمريكية من أجل عالم جديد	كونداليزا رايس
78. الصين المتغيرة: احتمالات الديمقراطية في الداخل والدبلوماسية الجديدة تجاه "الدول المارقة"	جون ثورنتون وستيفاني كلين-ألبراندت وأندرو سمول
79. التوجه الجديد لليبيا	مولفريد بروت- هيجهامر ورونالد بروس سانت جون
80. أزمة الغذاء العالمية	ألكسيس إيفانز ويواخيم فون براون وآخرون
81. عهد أوباما سياسة أمريكية للشرق الأوسط	ريتشارد هاس ومارتن أنديك ووالتر راسل ميد
82. اللوبي الهندي والاتفاقية النووية الأمريكية - الهندية	جيسون أ. كيرك
83. وقت الإغلاق: التهديد الإيراني لمضيق هرمز	كيتلين تالماج
84. دور حكام الولايات في السياسة الخارجية الأمريكية	صامويل لوكاس ماكميلان
85. الأزمة المالية العالمية	بن ستيل وستيفن دوناواي
86. شرق أفريقيا: الأمن وإرث الهشاشة	جيلبرت خادياجالا
87. المتعاقدون في الحروب	مارك كانسيان وستيفن شونر
88. الثقافة الاستراتيجية الإيرانية والردع النووي	جنيفر كنيبر وأندرو تيريل
89. أمن الطاقة الأوراسية	جفري مانكوف

قسيمة اشتراك في سلسلة

«دراسات عالمية»

الاسم : ....

المؤسسة : ....

العنوان : ....

ص. ب : .... المدينة: ....

الرمز البريدي: ....

الدولة: ....

هاتف : .... فاكس: ....

البريد الإلكتروني: ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد: ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ❑ في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565- بنك أبوظبي الوطني - فرع الخالدية. ص. ب: 46175أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ❑ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445(9712) فاكس: 4044443(9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص.ب: 4567 - أبوظبي - دولـة الإمارات العربيـة المتحدة
هـاتـف: 4044541 -2- 971 - فـاكس: 4044542 -2- 971
E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae

ISSN 1682 - 1211
ISBN 978-9948-14-270-6

